

**الأصول النحوية  
عند أبي البقاء العكبري في  
كتابه التبيان في إعراب القرآن  
جمع ودراسة**

**تأليف**

**د/ عبد الله محمد عبد العزيز يحيى  
مدرس اللغويات في اللغة العربية  
بالزقازيق**

**١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

اللهم لك الحمد على ما أوليت ، حمداً كثيراً دائماً يرضيك  
عنا ويكشف البلاء ، وعلى رسوك الكريم أفضل الصلاة  
والتسليم - ٨ - ، فهو أفصح العرب قاطبة ، وحامل أعلام  
البلاغة ، ورافع لواء الفصاحة ، ومهذب لغة العرب . وعلى  
آله وأصحابه وأنصاره وأحبابه الذين ارتشفوا من رحيقه ،  
ونهلوا من فيض أدبه . وتذوقوا حلاوة بلاغته ، وترسموا  
خطاه ، واتبعوا سنته في أقواله وأفعاله ، فكانت أقواله  
وأفعاله زاداً لهم في الحياة ، ونبراساً يضيء لهم مجاهل  
الكون ، وشريعة تهديهم إلى الصراط المستقيم .

وبعد

فالعناية باللغة العربية نطقاً وكتابةً مظهر من مظاهر  
حضارتنا ، فإذا اهتزت اللغة وضعفت ، ضعفت الأمة . وكيف  
لا؟! واللغة العربية هي وعاء الفكر والثقافة قديماً وحديثاً ،  
والوسيلة لفهم هذا الفكر واستيعابه هو إتقان اللغة .

وفي دراسة علوم اللغة العربية تربية الملكة العربية  
السليمة التي تجعل غير الفصيح ينسج على منوال الفصيح  
الذي ورد عن العرب ، بالإضافة إلى فهم أساليب العربية .  
والوقوف على أسرارها وتذوقها ، وهي سلم فهم القرآن  
الكريم ، والوقوف على بعض أسرار عظمته ، وإعجازه ،

وتذوق أساليبه ، وإقامة اللسان به وعصمته من اللحن .  
ولما لم تكن قواعد النحو والصرف مخترعة على غير  
مثال ، ولكنها مأخوذة من أساليب العرب . وكان السماع هو  
الأصل في بناء تلك القواعد ، كان الواجب لبناء تلك الملكة  
على أمرين :

أحدهما : معايشة النصوص والأساليب والتمرس بها حتى  
يعرف الدارس فنون الأساليب ، وأنواع الكلام الفصيح  
ودرويه .

والثاني : دراسة مواقع الكلم في هذه الأساليب ، ومعرفة  
القاعدة والحكم الذي يضبط ذلك ، فكان الواجب أن  
تدخل الحياة على دراسة اللغة بالإكثار من الأمثلة  
والأساليب العربية الفصيحة .

وما من شك في أن قمة الأساليب العربية هي  
الأساليب التي وردت في كتاب الله تعالى . لذا ينبغي  
أن يكون كتاب الله هو المعين الأول لدراسة اللغة ،  
واستنباط القاعدة منه ، والتسليم له فلا نحكم فيه  
قاعدتنا التي هي في الأصل مصنوعة على منواله ما  
دامت القراءة قد وردت إلينا عن طريق أحد القراء  
السبعة بالتواتر .

ومن هنا كان اختياري لهذا البحث الذي ذكرت فيه  
الأصول النحوية عند أبي البقاء العكبري « ٦١٦هـ » في  
كتابه « التبيان في إعراب القرآن » ، فتحدثت فيه عن تعريف

الأصول عند الأنباري والسيوطي ثم بينت أن الأصول تنقسم في مجملها إلى قسمين : قسم غالب ، وقسم غير غالب ، ثم ذكرت الأصول عند أبي البقاء مفتتحاً بالسماع فعرفته ، ثم بينت أقسامه من حيث الأحاد والتواتر ، وذكرت ما يشتمل عليه كل واحد منهما فبدأت بالقرآن الكريم وقراءاته ، وأوضحت الشروط التي أجمع عليها القراء في قوة القراءة ، مع بيان موقف كل من البصريين والكوفيين من هذه القراءات ، وكذا أبو البقاء ، ثم عرضت للحديث النبوي الشريف ، وبينت بداية الاحتجاج به ، مع بيان موقف العلماء في الاحتجاج به ، وموقف أبي البقاء من هذا ، كما لاحظت أن أبا البقاء لم يورد في كتابه إلا حديثاً واحداً .

ثم بعد هذا دار الحديث عن المنثور من كلام العرب ، كما بينت أن النحاة لم يأخذوا عن القبائل التي فسدت سليقتها وشابت فصاحتها الشوائب ، وبالنظر إلى موقف شيخي أبي البقاء العكبري أجد أنه لم يحتج بأقوال العرب إلا في ستة مواضع صرح أنه عن العرب في واحدة ، واكتفى في الباقي بقوله: « قالوا ، وقولهم ».

ثم دار الحديث عن الشعر الذي هو ديوان العرب ، وأجد أن أبا البقاء قد استشهد في كتابه بسبعة وستين بيتاً من الشعر ، استعمل أغلبها في الاحتجاج لقاعدة أو تأييد رأي نحوي ، كما استعمل بعضها للتمثيل أو لتشبيه حكم بحكم .

ودار الحديث بعد السماع عن القياس الذي هو المصدر

والأصل الثاني لبناء القاعدة النحوية ؛ فعرفته وبينت أقسامه وأنواعه والمراحل التي مر بها ، ثم عرضت لموقف أبي البقاء من القياس ، ثم حددت أقسام القياس عنده ، كما عرضت لموقف أبي البقاء من البصريين والكوفيين ، فظهر أن أبا البقاء أقرب إلى المذهب البصري في القياس من المذهب الكوفي .

ولما كان الإجماع طريقاً من طرق الاستدلال التي اعتمد عليها الفقهاء وتأثر بهم النحاة كان الحديث عن الإجماع واعتماد أبي البقاء عليه في كتابه ، وبينت المعاني التي استعملها حول هذا من إجماع العرب ، وإجماع النحاة ، وإجماع القرآء .

ثم كان الاستصحاب الذي استعمله أبو البقاء في أربعة مواضع من كتابه .

وبعد هذا كان الحديث عن الخاتمة وأهم النتائج ، ثم عرض الفهارس الفنية للبحث .

وبعد ... فلست أدعي أنني قلت الكلمة الأخيرة في البحث ، وما زلت أشعر فيه بنقص يكمله غيري .

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾

[ سورة الممتحنة: من الآية ٤ ]

## الأصول النحوية عند النحويين

يعرف أبو البركات الأنباري « ٥٧٧ هـ » أصول النحو بأنها :

أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وأصوله (١).

ويعرفها السيوطي « ٩١١ هـ » بأنها : « العلم الذي يثبت فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة ، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل » (٢).

وفائدة هذا العلم : التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى بقاع الإطلاع على الدليل (٣).

وأصول النحو في مجملها تنقسم إلى قسمين :

(١) أدلة غالبية (٢) أدلة غير غالبية .

(١) فالأدلة الغالبة هي : السماع ، والإجماع ، والقياس ، واستصحاب الحال .

(٢) والأدلة غير الغالبة هي : الاستقراء والاستحسان ،

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ، تحقيق أ / سعيد الأفغاني ، ط : الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م ، ص ٨٠ . وتحقيق د / عطية عامر ص ٢٧

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تحقيق أ.د / أحمد محمد قاسم ص ٦

(٣) لمع الأدلة تحقيق د / عطية عامر ص ٢٧ ،

وعدم النظر ، وعدم الدليل ، والاستدلال بالعكس ، والاستدلال  
ببيان العلة ، والاستدلال بالأصول ، والاستدلال بالباقي (١).

ومن العلماء الذين ألفوا في أصول النحو : أبو بكر بن  
السراج « ٣١٦هـ » الذي ألف كتاب «الأصول في النحو»  
(٢).

وأبو البركات الأنباري الذي ألف كتاب « لمع الأدلة في  
أصول النحو » (٣) ، وكذا كتاب « الإغراب في جدل الإعراب  
» ، وجلال الدين السيوطي الذي ألف كتاب «الاقتراح في علم  
أصول النحو » (٤).

وأبو البقاء في كتابه هذا الذي ألفه في إعراب القرآن  
وتوجيه لقراءته وتوضيح لعباراته ، فكله استشهاد واحتجاج  
بالقرآن .

بخلاف كتابي أبي البركات الأنباري اللذين ألفهما في  
أصول النحو فقد ضم الكتاب الأول « الإغراب في جدل  
الإعراب » السؤال ، وتحدث عن وصف السائل ثم المسؤول

---

(١) الاقتراح ص٧٣-٧٧ .

(٢) حقه الأستاذ الدكتور / عبد الحسين الفتلي ، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت -  
الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

(٣) حقه الأستاذ سعيد الأفغاني ، ط: الجامعة السورية (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م)  
مع كتاب «الإغراب في جدل الإعراب» ، وأعاد تحقيقه منفردا الدكتور / عطية  
عامر .

(٤) حقه أ.د/ أحمد قاسم ، ط: دار السعادة بمصر (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م) ،  
ونشرته كذلك دار المعارف بسوريا .



به ، فالمسؤول عنه ، وبعد هذا كان حديثه عن الجواب ، ثم الاستدلال ، ثم أتى الحديث عن الاستدلال بالنقل ، ثم في الاعتراض على الاستدلال بالقياس ، ثم كان حديثه بعد هذا عن الاعتراض على الاستدلال باستصحاب بالحال ، ثم كان ترتيب الأسئلة ، واختتمه بترجيح الأدلة .

أما الكتاب الثاني الذي عنونه بـ « لمع الأدلة » فقد ضم بين دفتيه معنى أصول النحو وفائدته ، ثم تحدث عن النقل وأقسامه ، ثم بين شرط نقل المتواتر ، والآحاد ، كما تحدث عن قبول نقل الأهواء ، ثم عن قبول نقل المرسل والمجهول ، ثم أتى الحديث في كتابه عن القياس كما أفرد فصلاً للرد على من أنكر القياس ، ثم عرض لحل شبه تورد على القياس ، ثم دار حديثه عن أقسام القياس فتحدث عن قياس العلة ، ثم قياس الشبه ، فقياس الطرد وبين كون الطرد شرطاً في العلة ، كما بين كون العكس شرطاً في العلة ، كما بين جواز تعليل الحكم بعلمتين فصاعداً ثم عرض بعد هذا لما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال ، كما تحدث عن معارضة القياس بالقياس ، والنقل بالنقل ، وقد استند الأباري في كتابه بكتب الأصول السابقة كأصول لابن السراج ، كما اعتمد على الأشعار والأرجاز التي تؤيد فكرته وأقواله ، بخلاف أبي البقاء العكبري الذي ألف كتابه في إعراب القرآن وتوجيه قراءاته لا لسرد أصول النحو ، ولكنه عرض لها من خلال عرضه للمسائل وتوجيه القراءات كما سيتضح ذلك من خلال البحث .

وسأقوم إن شاء الله - في هذا البحث بدراسة « الأصول النحوية عند أبي البقاء العكبري » في كتابه « التبيان في إعراب القرآن » .

وإذا كنا سنتحدث عن الأصول النحوية عند أبي البقاء العكبري فيجدر بنا أن نلقي الضوء على ترجمة موجزة لهذا العالم الجليل .

فهو الشيخ الإمام العلامة النحوي البارع محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ثم البغدادي الأزجي الضرير النحوي الحنبلي الفرضي صاحب التصانيف . ولد سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة.

قرأ بالروايات على : علي بن عساكر البطائحي ، والعربية على : ابن الخشاب، وأبي البركات بن نجاح . وتفقه على القاضي أبي يعلى الصغير محمد بن أبي خازم وأبي حكيم النهرواني ، وبرع في الفقه والأصول ، وحاز قصب السبق في العربية .

وسمع من أبي الفتح ابن البطي ، وأبي زرعة المقدسي ، وأبي بكر بن النقور ، وجماعة . وتخرج به أئمة .

قال ابن النجار : قرأت عليه كثيرا من مصنفاته ، وصحبته مدة طويلة ، وكان ثقة، متديناً ، حسن الأخلاق ، متواضعا ، ذكر لي أنه أضر في صباه من الجدري .

تصنيفه : صنف " تفسير القرآن " وكتاب " إعراب

القرآن " وكتاب " إعراب الشواذ" ، وكتاب " مشابه القرآن " و " عدد الآي " و " إعراب الحديث " جزء ، وله "تعليقة في الخلاف " و" شرح لهداية أبي الخطاب " ، وكتاب " المرام في المذهب " ومصنف في الفرائض ، وآخر ، وآخر . و " شرح الفصيح " ، و" شرح الحماسة " ، و"شرح المقامات " و" شرح الخطب " ، وأشياء سماها ابن النجار وتركها . حدث عنه ابن الديبثي ، وابن النجار ، والضياء المقدسي ، والجمال ابن الصيرفي ، وجماعة .

قيل : كان إذا أراد أن يصنف كتابا جمع عدة مصنفات في ذلك الفن ، ففُرئت عليه ، ثم يملي بعد ذلك ، فكان يقال : أبو البقاء تلميذ تلامذته؛ يعني هو تبع لهم فيما يقرءون له ويكتبونه . وقد أرادوه على أن ينتقل عن مذهب أحمد فقال ، وأقسم : لو صببتم الذهب الذهب علي حتى أتواري به ، ما تركت مذهبي .

توفي العلامة أبو البقاء في ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وست مائة وكان ذا حظ من دين وتعب (١) .

هذا ، وتشتمل دراسة الأصول النحوية عند أبي البقاء العكبري في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» على ما يأتي :

---

(١) ينظر في ترجمته : إنباه الرواه على أنباه النحاة للقفطي ١١٦/٢ ، البداية والنهاية لابن كثير ٨٥/١٣ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢٨١ ، سير أعلام النبلاء للذهبي ٩١/٢٢ ، شذرات الذهب ٦٧/٥ : ٦٩ ، مرآة الجنان ٣٢/٤ ، معجم المؤلفين لرضا عمر كحالة ٤٦/٦ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ ، الوافي بالوفيات ٢٠٩/٣ ، وفيات الأعيان ١٠٠/٣ .

## أولاً : السماع

المراد بالسماع<sup>(١)</sup>: أخذ اللغة عن الأعراب ، وكذلك نقل شعرهم ونثرهم ، وقد اهتم العلماء بأمر السماع منذ الصدر الأول في عصر الإسلام ، وخلال القرن الثاني للهجرة ، وما تلاه من قرون ، وذلك بعد أن بدأت علوم العربية تنشأ وتتكون على الوضع الذي نراه اليوم .

وقد أخذ النحاة واللغويون يرتحلون إلى البادية ليقابلوا الأعراب في مستقرهم ويحدثوهم ، وبهذا يتمكنون من سماع لغاتهم .

وقد ارتحل الخليل « ١٧٥ » إلى البادية ، وكذا الكسائي « ١٨٩هـ » فقد أمضى فيها حقبة ينقل عن الأعراب ، ويسجل لغاتهم<sup>(٢)</sup>.

كما عرف عن الأصمعي كثرة روايته عن الأعراب ، وما ذلك إلا لكثرة مجالسته لهؤلاء القوم ، وحرصه على النقل عنهم ، ولا يغيب في هذا المقام أبو زيد الأنصاري « ٢١٥هـ » الذي كان كثير الرواية والنقل عن الأعراب<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر : في أصول النحو: ١٩٨ ، وابن يعيش وشرح المفصل أ . د / عبد اللطيف محمد الخطيب / ٣١٣ .

(٢) ينظر : المصدرين السابقين ، وإرشاد الأريب ١٦٩/١٣ .

(٣) ينظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي : ٥٢ .

وكما نعلم عن الكوفيين كثرة السماع ، وقد خدع ذلك بعض الدارسين فعد مدرستهم مدرسة السماع (١) ، غير أنه كثير لا تقوم به حجة ، ولا يرجح به رأي ، ففيه الشاذ ، وفيه النادر ، وفيه ما لا يطمأن إليه لضعف في رواية الراوي ، أو كونه ليس ثقة لأن يؤخذ عنه ، وقد أخذ الكوفيون كل هذا بدون تمحيص أو دراسة ، ومن ثم عرف عنهم كثرة السماع حتى بلغوا به قدراً جعل لواء السماع بأيديهم (٢).

وأما البصريون فقد وردهم الكثير من مفردات اللغة وأصولها من البادية ، غير أنهم لم يقيموا علمهم على الفوضى التي تمثل بها هذا السماع ، ومن ثم لم يقبلوا ذلك كله ، وإنما كانوا ينقون ما يتلقون ، ثم يعرضونه على الدراسة والمناقشة ، ويتحرون الدقة فيما يختارون ، ومن ثم لا يقبلون إلا الفصيح من اللغة ، ولا ينقلون إلا عن تواتر الخبر بفصاحته وسلامة لغته ، وعلى هذا فقد توصلوا إلى تصنيف القبائل ؛ فكان منها الفصيحة الموثوقة المعروفة بسلامة لغتها مثل : قيس ، وتميم ، وأسد ، حيث أخذ عن هؤلاء معظم ما

---

(١) نظرة في النحو : مجلة المجمع العلمي العربي ٣١٩/١٤ .

(٢) وفي الاقتراح : ٨٤ « اتفقوا على أن البصريين أصحُّ قياساً ، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية ..... وقال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون : لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبوبوا عليه بخلاف البصريين » .

أخذ في اللغة ، واعتمد عليهم في الغريب منها. (١)  
ومن هنا يمكن أن نقول إن السماع هو : الكلام العربي  
الفصيح ، المنقول النقل الصحيح ، الخارج عند حد القلة إلى  
حد الكثرة (٢).

وينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد .

فأما التواتر : فلغة القرآن ، وما تواتر من أسنة وكلام  
العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو ، يفيد العلم  
(٣) أي لا يفيد الظن

وأما الآحاد : فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد  
فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به (٤). وإن أفاد الظنَّ  
المتيقن .

أ - القرآن الكريم والقراءات :

١ - القرآن الكريم :

آيات الكتاب العزيز هي السند الأول في الاحتجاج عند كل  
نحوي ودارس للعربية منذ بداية جمع علوم العربية وتبويبها  
والاستشهاد بها .

---

(١) الاقتراح : ١٩ ، المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢١١/١ ط : عيسى البابي  
الخطبي ، تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم .

(٢) لمع الأدلة : ٢٨ تحقيق الدكتور / عطية عامر .

(٣) لمع الأدلة : ٣٢-٣٣ .

(٤) المصدر السابق : ٣٣ .

ولقد كانت غاية النحوي القصوى أن يجد آية تؤيد رأيه ،  
وتدعم ما يذهب إليه في مسألة من المسائل .

قال السيوطي : « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به  
جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم أحاداً أم  
شاذاً » .

وكان الحكم على القراءة إنما يتوقف على سندها ؛ فإذا  
كان السند متصلأ ؛ فإنه لا مجال للتردد بالأخذ بها في  
الاحتجاج . وقد كان القرآن الكريم هو المرجع الأول لجميع  
العلوم الإسلامية ، بل لقد انبثقت جميعها منه ونتجت عنه ،  
وعلوم اللغة العربية من نحو وصرف ولغة ... إلخ ، من  
العلوم الإسلامية التي كانت نتاجاً لظهور الأمة الإسلامية ،  
ولما شرع اللغويون والنحاة في تقعيد اللغة ووضع ضوابطها  
وأصولها لم يجدوا مرجعاً لذلك أولى من القرآن الكريم ، فقد  
كان المرجع الأول للغويين والنحاة : ضبطوا قواعدهم على  
نصوصه ، وأصلوا أصولهم على أسلوبه .

وكتابتنا هذا « التبيان في إعراب القرآن » كتاب إعراب  
للقرآن وتوجيه لقراءته وتوضيح لعبارته ، فكله استشهاد  
 واحتجاج بالقرآن ، وزيادة على هذا أورد المؤلف في ثنايا  
 كتابه ما يقرب من مائتين وأربع آيات في ثنايا إعرابه  
 مستشهداً أو مشبهاً بها آية أخرى .

وكان أبو البقاء يستشهد بالآية لتقرير قاعدة نحوية ،  
ومن الأمثلة على هذا قوله في إعرابه قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا

الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ»<sup>(١)</sup> و « هدى » يتعدى إلى مفعوله بنفسه ... وقد جاء متعدياً بإلى كقوله تعالى : ﴿ هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وجاء متعدياً باللام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾<sup>(٣)</sup> «<sup>(٤)</sup> ، ويقول في إعرابه : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾<sup>(٥)</sup> : « وكفى يتعدى إلى مفعولين ، وقد حذفنا هنا ، والتقدير : كفاك الله شرهم ، ونحو ذلك . والدليل على ذلك قوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾<sup>(٦)</sup> «<sup>(٧)</sup> .

١- وكثيراً ما كان أبو البقاء العكبري يورد تشبيهاً لحكمها بحكم الآية التي يعربها ، أو تشبيهه معناها بمعنى الآية التي يعربها . ومن أمثله قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ... ﴾<sup>(٨)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ في ( أو ) أربعة أوجه :

أحدها : أنها للشك ، وهو راجع إلى الناظر في حال

- 
- ( ١ ) سورة الفاتحة: ٦ .  
( ٢ ) سورة الأنعام: من الآية ١٦١ .  
( ٣ ) سورة الأعراف: من الآية ٤٣ .  
( ٤ ) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، ط: المكتبة التوفيقية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م ، ٧/١ .  
( ٥ ) سورة النساء: من الآية ٧٩ .  
( ٦ ) سورة البقرة: من الآية ١٣٧ .  
( ٧ ) التبيان في إعراب القرآن ١٦٨/١ .  
( ٨ ) سورة البقرة: من الآية ١٩ .



المنافقين . فلا يدري أيشبههم بالمستوقد أو بأصحاب الصيِّب  
؟ كقوله : ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (١). أي : يشك  
الراوي في مقدار عددهم (٢).

٢- أو يورد تشبيهاً لمعناها بمعنى الآية : ومثاله قول  
أبي البقاء في إعرابه لقوله تعالى : ﴿يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ  
كَافِرِينَ﴾ (٣) ، «قوله تعالى : ﴿بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ يجوز أن  
يكون ظرفاً ليردوكم ، أي معمولاً له ، وأن يكون ظرفاً  
للكافرين ، أي متعلقاً به ، وهو في المعنى مثل قوله : ﴿  
كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ (٤)﴾ (٥). فألحق النظير بنظيره معنى ،  
ويتبع الباحث نظائره أيضاً .

#### ٢- القراءات :

أجمع القراء على أن أقوى القراءات ما توافر فيها  
شروط هي :

- ١- أن تصح نسبتها إلى النبي - <sup>٨</sup> - بالتواتر .
- ٢- أن توافق العربية ولو بوجه .

- 
- ( ١ ) سورة الصافات: من الآية ١٤٧ .
  - ( ٢ ) التبيان في إعراب القرآن ٢١/١ .
  - ( ٣ ) سورة آل عمران: من الآية ١٠٠ .
  - ( ٤ ) سورة آل عمران: من الآية ٨٦ .
  - ( ٥ ) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١٤٤/١ .

٣- أن توافق رسم المصحف العثماني (١).

والاحتجاج بالقراءات من الأمور التي اختلف فيها النحاة - وبخاصة البصريون والكوفيون - فقد اشتهر عن البصريين أنهم لا يعتمدون على القراءة ولا يحتجون بها إذا خالفت قواعدهم سواء في ذلك أكانت سبعية أم شاذة (٢).

في حين اشتهر عن الكوفيين أنهم كانوا يحتجون بالقراءات ويقعدون قواعدهم عليها ، ويجعلون من الرواية الواحدة حكماً جديداً ، وإن خالف قاعدة مطردة (٣).

يقول السيوطي : « وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً . بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ، ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو : استحوذ وأبى يأبى ...» حيث صحت الواو في الأول ، واتفقت حركة العين في الماضي والمضارع ، وليس من حروف الحلق في

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١٠/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة ٦٠ ، ٦٥ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣ ، والمدارس النحوية أ.د/ شوقي ضيف ، ١٥٧-١٥٧ ، ومدرسة الكوفة أ.د/ مهدي المخزومي : ٣٣٧ .

(٣) يراجع ما سبق ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٣/٣ ، ١٥٥ ، ٧٨ ، ٩٣ ، ١١٨ .

الثاني . (١).

ويقول أبو عمرو الداني : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية ، وإذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربية ، ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها » (٢). بل تفضل على آراء النحاة لنقلهم عن الأثبات .

ولقد وقف بعض النحويين - البصريين والكوفيين - من قراءات وردت عن أئمة في هذا الباب موقف الطاعن عليها الراد لها . ومن ذلك موقفهم من قراءة ابن عامر « ١١٨هـ — « : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ (٣).

فقد رفض البصريون الاحتجاج بها ، وعدوها غلطاً لأنه قد فصل بين المضاف «قتل» والمضاف إليه «شركائهم» بالمفعول وقالوا فيها :

إن هذه القراءة لا يسوغ الاحتجاج بها ، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول

---

(١) الاقتراح : ١٥ ، والمحتسب ٣٢/١-٣٣ .

(٢) النشر في القراءات العشر ١١/١٠/١ ، وفي أصول النحو : ٣٠ ، والإتقان في علوم القرآن ٧٥/١ .

(٣) سورة الأنعام: من الآية ١٣٧ .

في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان هذا من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة .

أما الكوفيون فقد أخذوا بها وقاسوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور (١) .

وضعفوا قراءات أخرى وكانوا في موقفهم هذا إنما يطبقون مقاييسهم النحوية ، وقواعدهم التي توصلوا إليها مع أن عكس ذلك هو الأولى والأجدر بهؤلاء النحويين، إذ يفترض بالقاعدة أن يكون في ثناياها مجال لقراءة وردت ، ولها سندها المتصل وأعلامها من القراء .

وهؤلاء العلماء كان في موقفهم كل الغرابة ، فقد أصّلوا أصولاً ، ووضعوا قواعدهم ، ثم ما وافق هذه الأصول أخذوا به ، وما أبأها ورفض تحكمه بها رفضوا هم الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ (٢) . وهذا منهم عجيب .

واشترك في هذه الحملة على القراء والقراءات النحويون

---

(١) ينظر : الخصائص ٢/٢٠٦ : ٢٠٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٢٧ : ٤٣٦ ، ودراسات في كتاب سيبويه ص ٣١ .

(٢) مدرسة الكوفة : ٣٣٧ .

من بصريين وكوفيين - كما ذكرت - وسوء الظن هذا بالقراء من قبل النحويين وردّ قراءاتهم بأعذار واهية ومقاييس من صنعهم لاحظها أبو حيان حين وقف في « البحر المحيط » يناقش قراءة نافع في « معائش » قال : « وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم ذلك » (١).

فقد رفض البصريون الاحتجاج بقراءة نافع : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ ﴾ (٢) بل لقد قال الزجاج : إن جميع البصريين تزعم أن همزها خطأ (٣).

ووصف المازني نافعاً بأنه لم يكن يدري ما العربية (٤).

أما الكوفيون فقد جوزوا همزها ، وكان الفراء يقول : « ربما همزت العرب هذا وشبهه ، يتوهمون أنها فعيلة ، فيشبهون مفعلة بفعيلة » (٥) .

هذا موقف النحاة منذ بدأ الاحتجاج لعلم العربية بآيات الكتاب الكريم ، فما موقف أبي البقاء العكبري من هذا الاحتجاج ؟ وهل خالف منهج السابقين من بصريين وكوفيين ؟ أم سار على نهجهم وأصولهم في هذا الباب ؟

---

(١) البحر المحيط ٢٧١/٤ ، والآية في الأعراف : ١٠ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٠ .

(٣) البحر المحيط ٢٧١/٤ .

(٤) المصدر السابق ويراجع المنصف شرح تصريف المازني ٣٠٧/١ .

(٥) البحر المحيط ٢٧١/٤ .

حين ننظر في كتاب « التبيان » لأبي البقاء العكبري نجد أنه أقرب إلى المذهب البصري في موقفه من القراءات ؛ فكثيراً ما يضعف قراءة لا تتوافق مع قاعدة نحوية، ضعفها النحويون ، ولا يأخذ بها سواء أكانت القراءة متواترة أم شاذة ، وهو في تضعيفه هذا نراه أحياناً يبين سبب التضعيف ، وأحياناً لا يبين ويكتفي بالتضعيف مرسلأ .

أ - ومن الأمثلة على تضعيفه لقراءة متواترة بين فيها سبب التضعيف قوله تعالى : ١ - ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (١) : « قوله تعالى ( فيكون ) الجمهور على الرفع عطفاً على ( يقول ) ، أو على الاستئناف أي : فهو يكون .

وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر ، وهو ضعيف لوجهين : أحدهما أن «كن» ليس بأمر على الحقيقة ...، والوجه الثاني : أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر إما في الفعل أو الفاعل أو فيهما ...» (٢).

فهو هنا ضعف قراءة النصب - وهي قراءة عبد الله بن عامر وهو أحد القراء السبعة - لأنها خالفت قاعدة نحوية وضعها النحويون نتيجة استقرار اللغة لأن «جواب الأمر لا بد

---

( ١ ) سورة البقرة: من الآية ١١٧ .

( ٢ ) التبيان في إعراب القرآن ٦٠/١ .

أن يخالف الأمر إما في الفعل أو الفاعل أو فيهما» (١) .  
ومن الأمثلة على هذا أيضاً ٢- قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ  
غَيْرَ﴾ (٢). الجمهور على إظهار الغينين لتحركهما ، وروى  
عن أبي عمرو إدغامهما وهو ضعيف ؛ لأن كسرة الغين  
الأولى تدل على الياء المحذوفة» (٣) .

فأبو البقاء في هذا المثال يضعف قراءة أبي عمرو ابن  
العلاء « ١٥٤ هـ » ، وهو أحد القراء السبعة العالم باللغة ،  
الثقة ، وذلك اعتماداً على قاعدة وضعها نحويون استقرت  
مما جمعه من اللغة .

ومن الأمثلة على تضعيف أبي البقاء العكبري للقراءة  
الشاذة مع التوضيح لسبب التضعيف قوله في توجيه قوله  
تعالى : ﴿ بثلاثة آلفٍ ﴾ (٤): « والجمهور على كسر التاء ،  
وقد أسكنت في الشواذ على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف .  
وقرئ شاذاً بها ، وهو إجراء الوصل مجرى الوقف أيضاً ،  
وكلاهما ضعيف ، لأن المضاف والمضاف إليه كالثشيء الواحد

---

(١) المصدر السابق ، ويراجع : النشر في القراءات العشر لابن الجزري  
٢٢٠/٢ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية ٨٥ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٢ .

(٤) سورة آل عمران: من الآية ١٢٤ .

« (١). أي شديدا الاتصال

فأبو البقاء هنا يضعف قراءتين شاذتين ، ويعتمد في  
تضعيفهما على قاعدة نحوية: « لأن المضاف والمضاف إليه  
كالشيء الواحد » .

أما تضعيفه لقراءة متواترة دون تعليل قوله : « قوله  
تعالى : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ (٢) على إظهار الغينين ، وروى  
عن أبي عمرو الإدغام ، وهو ضعيف ، لأن كسرة الغين  
الأولى تدل على الياء المحذوفة » (٣) .

فهنا نجد أبا البقاء يضعف قراءة متواترة (٤) دون أن  
يعلل لهذا التضعيف .

ويرى أبو البقاء أنه لا ينبغي أن يقرأ بإحدى القراءات ؛  
لأنها - على رأيه - شاذة في القياس والاستعمال .

يقول في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى  
الْبَنِينَ ﴾ (٥) : « وقرئ (اصطفى) بكسر الهمزة على لفظ الخبر

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٨ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية ٨٥ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٢ .

(٤) وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء قارئ أهل البصرة ، وهو من القراء السبعة

(٥) سورة الصافات: ١٥٣ .



، والاستفهام مراد كما قال عمر بن أبي ربيعة(١):

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ(٢)

أي : أحبها ؟ وهو شاذ في الاستعمال والقياس فلا ينبغي أن

يقرأ بها «(٣) ، ولا يصح حمل القرآن على الضعيف .

ويسير أبو البقاء في نظريته للقراءات فيخطئ بعض

القراء ، وينسبه للسهو لمخالفة قراءاته لقاعدة نحوية ، يقول

عند عرضه لإعراب قوله تعالى : ﴿ مُتَكَبِّرِينَ عَلَى فُرْشِ

بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾(٤): « قوله تعالى : ( من إستبرق) ...

وقرئ بحذف الهمزة وكسر النون(٥) ، وهو سهو لأن ذلك لا

---

(١) في ديوانه من الخفيف : ٦٠ ، وينظر : الكتاب ( بولاق ) ١٥٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٦٦/١ ، الدرر اللوامع ١٦٢/١ ، وهمع الهوامع ١٨٨/١ ، والأغاني ٧٩/١ ، ١٢٢ .

(٢) البيت من بحر الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٦٠ ، وقوله : عدد النجم والحصى والتراب ، فيه قولان : أحدهما أنه أراد بالنجم : النجوم ، ووضع الواحد في موضع الجمع لأنه للجنس ... والوجه الآخر أن يكون النجم من النبات ، وهو ما لم يقم على ساق .  
ويروى : عدد الرمل والحصى والتراب .  
ويقال : بهر لفلان : إذا دعي عليه بسوء كأنه قال : تعسأ له .  
ويقال : بهراً في معنى عجباً .

وينظر : الكتاب ٣١١/١ ، ١٥٧ ، « بولاق » ، وأمالي ابن الشجري ٢٦٦/١ ، والدرر اللوامع ١٦٢/١ ، وهمع الهوامع ١٨٨/١ ، والأغاني ٧٩/١ ، ١٢٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢٠٨/٢ .

(٤) سورة الرحمن : من الآية ٥٤ .

(٥) قراءة شاذة لابن محيصن ، ينظر : المحتسب لابن جني ٣٠٤/٢ .

يكون في الأسماء بل في المصادر والأفعال»(١).

ويقول في قوله تعالى : ﴿ لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ (٢) :

«الجمهور على كسر التاء ، وقرئ بضمها(٣) ، وهي قراءة ضعيفة جداً ، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ ، وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء ، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة...» (٤) .

وينطلق أبو البقاء في مواقفه هذه من كون القاعدة النحوية التي وصل إليها النحاة البصريون من استقراء كلام العرب وأساليبهم هي الأساس ، وما خالفها شاذ أو خطأ أو سهو ... إلخ ، فتراه تارة يعرض القراءة على القاعدة ليحكم عليها ؛ يقول: « قوله تعالى ﴿ ثَانِي اثْنَيْن ﴾ (٥) هو حال من الهاء ، أي أحد اثنين ، ويقرأ بسكون الياء، وحقها التحريك ، وهو من أحسن الضرورة في الشعر»(٦).

وتارة ينص على موافقة القراءة الشاذة للقياس دون

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٥٢/٢ .

(٢) سورة البقرة: من الآية ٣٤ .

(٣) قراءة شاذة لأبي جعفر يزيد ، ينظر المحتسب لابن جني ٧١/١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٣٠/١ .

(٥) سورة التوبة: من الآية ٤٠ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١٥/٢ .

قراءة الجمهور ، يقول : «قوله تعالى : ﴿ تَأْمَنَّا ﴾ (١) في موضع الحال ، والجمهور على الإشارة إلى ضمة النون الأولى ، فمنهم من يختلس الضمة ثم يدركها السمع ، ومنهم من يدل عليها بضم الشفة فلا يدركها السمع ، ومنهم من يدغمها من غير إشماع ، وفي الشاذ من يظهر النون وهو القياس» (٢).

وأبو البقاء في آرائه هذه كلها بصري واضح البصرية ، وهو يعبر عن هذا بصراحة ، فيقول في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٣) : «والأرحام : يقرأ بالنصب ... ، ويقرا بالجر ، قيل : هو معطوف على المجرور ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإنما جاء في الشعر على قبجه ، وأجازه الكوفيون على ضعف» (٤).

وقد عرض لهذه المسألة أبو البركات الأتباري في كتابه الإتناف في مسائل الخلاف حيث ذكر أن مذهب الكوفيين جواز العطف على الضمير المجرور بدليل قراءة الجر في قوله ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٥) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة حمزة بن حبيب الزيات ، وقراءة إبراهيم

---

(١) سورة يوسف: من الآية ١١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٤٩/٢ .

(٣) سورة النساء: من الآية ١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١٦٥/١ .

(٥) النساء : من الآية ١ .

النخعي ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ،  
والأعمش ، ومثل قوله تعالى : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُ  
بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١) ، ومثل قول الشاعر من البسيط :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتِمُنَا      فَادَّهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ  
« فالأيام » عطف بالخفض على الكاف في « بك » .  
وقول الآخر من البسيط :

هَذَا سَأَلْتَ بِنِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ      وَأَبِي نُعَيْمِ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرَقِ  
« فأبي نعيم » خفض بالعطف على الضمير المخفوض  
في « عنهم » فهذه الشواهد تدل على جواز العطف على  
الضمير المخفوض دون إعادة الخافض .

بينما ذهب البصريون إلى عدم جوازه ، وذلك لأن الجار  
مع المجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عطف على الضمير  
المجرور - والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم  
ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً ، بخلاف المرفوع  
والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ،  
وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٢١٧ .

وقد رجح ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين (١) .  
ومع هذا نرى أبا البقاء قد وردت له آراء يرى فيها : أن  
القراءة سماع ونقل ، فلا يقرأ إلا بما نقل ، يقول في إعرابه  
لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾ (٢) «ولو قرئ  
« كلاله » بالرفع على انه صفة ، أو بدل من الضمير في «  
يورث » لجاز غير أني لم أعرف أحداً قرأ به ، فلا تقرآن إلا  
بما نقل » (٣) . والقراءة ، بالرواية لا بالرأي  
ويقول في قراءة الحسن البصري « ١١٠ هـ » لـ ﴿  
الإنجيل ﴾ (٤) : « وقرأ الحسن (الأنجيل ) بفتح الهمزة ، ولا  
يعرف له نظير ، إذ ليس في الكلام « أفْعِيل » إلا أن الحسن  
ثقة ، فيجوز أن يكون سمعها » (٥) .  
فهو يرى أن القراءة نقل عن ثقة ، وهي سماع أولاً  
وآخر ، وكونه يرى أن القراءة سماع ، ولا يقرأ إلا بما نقل  
فهذا لا يعني حكماً عليها أو تأييداً لها ، فهو بصدد الحكم على  
مصدرها ليس إلا .

(١) ينظر في هذه المسألة : شرح الأشموني ٥٣٥/٤ ، وحاشية الصبان ٩٩/٣ ،  
وتصريح الشيخ خالد ١٩٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٥/١ ،  
والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢ .

(٢) سورة النساء : من الآية ١٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١٦٩/١ .

(٤) من قوله تعالى : ( وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ) سورة آل عمران من الآية ٣ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٢٣/١ .

وقريب من هذا الاتجاه توجيهه لبعض القراءات المخالفة للقاعدة وتخريجه لها ؛ فيقول في إعرابه لقوله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرَضُ﴾<sup>(١)</sup> : « والجمهور على ضم الفاء ، والتقدير : يا يوسف ، وقرأ الأعمش بالفتح ، والأشبه أن يكون أخرجه على أصل المنادي كما جاء في الشعر :

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوْاقِي (٢)

وقيل : لم تضبط هذه القراءة عن الأعمش ، والأشبه أن يكون وقف على الكلمة ثم وصل ، وأجرى الوصل مجرى الوقف فألقى حركة الهمزة على الفاء وحذفها ، فصار اللفظ بها (يُوسُفَ أَعْرَضُ) هذا كما حكى : الله أكبر ، اشهد أن لا إله إلا الله بالوصل وبالفتح »<sup>(٣)</sup>.

ومن مواقف أبي البقاء البارزة من القراءات ترجيحه بعضها على بعض ، ومن هذا قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿

(١) سورة يوسف: من الآية ٢٩.

(٢) عجز بيت من الخفيف ، وهو لمهلل بن ربيعة ، وصدرة : ضربت صدرها إلى وقالت :

ووقتكَ : مأخوذ من الوقاية ، وهي الحفظ ، والكلاءة ، والأواقي : جمع واقية بمعنى حافظة ورعاية ، وكان أصله « الوواقي » فقلبت الواو الأولى همزة . ينظر : خزانة الأدب ٣٠٠/١ ، والدرر اللوامع ١٤٩/١ ، والروض الأنف ٢٣٦/٣ ، وذكر بلا نسبة في المقتضب ٢١٤/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠/١٠ ، وشرح التصريح ٣٧٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٧٣/١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٥٢/٢ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ : « ويقرأ : « الحمد » بالنصب على أنه مصدر فعل محذوف ، أي : أحمد الحمد والرفع أجود لأن فيه عموماً في المعنى » (٢).

فهنا رجح قراءة الرفع على النصب ، لأن المصدر مقترن بأل .

ويقول في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اهْبُطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ (٣) : « اهبطوا : الجمهور على كسر الباء ، وهي اللغة الفصيحة ، وقرئ بضمها ، وهي لغة » . فقراءة الجمهور هي القراءة الفصيحة ، والأخرى لغة (٤) ، وفيها مخالفة بين عيني الماضي والمضارع .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (٥) . « قوله تعالى : ( إلا قليل ) يقرأ بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع وعليه المعنى ، لأن المعنى فعله قليل منهم ، وبالنصب على أصل باب الاستثناء ، والأول أقوى » (٦) . فنرى أنه جعل قراءة الرفع أقوى من قراءة النصب ،

- 
- (١) سورة الفاتحة: الآية ٢ .
  - (٢) التبيان في إعراب القرآن ٥/١ .
  - (٣) سورة البقرة : من الآية ٣٦ .
  - (٤) التبيان في إعراب القرآن ٣١/١ .
  - (٥) سورة النساء : من الآية ٦٦ .
  - (٦) التبيان في إعراب القرآن ١٨٦/١ .

لأنها تابعة للمستثنى به .

وبعد هذا الاستطراد نخلص إلى أن أبا البقاء العكبري كان أقرب إلى البصريين في موقفه من القراءات ، إذ يضعف منها ما خالف القاعدة ؛ فقد ضعف ما يقرب من اثنتين وخمسين قراءة<sup>(١)</sup> خالفت القواعد النحوية ، وكان لا يرى أن يقرأ ببعض هذه القراءات التي ضعفها<sup>(٢)</sup> ، ويخطئ قارئاً من القراء السبعة<sup>(٣)</sup> ، ويرى أن القياس هو الأساس وليس القراءة<sup>(٤)</sup> .

٣- الحديث الشريف :

حديث رسول الله - ﷺ - « ينبغي أن يأتي في المقام الثاني بعد القرآن الكريم من حيث الاحتجاج به في اللغة العربية والنحو ، حيث عاش النبي - ﷺ - في بيئة فصيحة ، وكان من قبائل قريش التي عرفت بفصاحتها وبلاغتها في

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن - تحقيق : أ / علي محمد الجاوي - ط : عيسى البابي الحلبي وشركاه ٤/١ ( قرأتان ) ، ٥١ ، ٦٦ ، ١٠٩ ، ١١٦ ( قرأتان ) ، ١٦٧ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ( قرأتان ) ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ١٥٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٢ ، ٥٤٥ ، ٦٠١ ( ثلاث قراءات ) ٦٢٢/٢ ، ٦٤٥ ، ٦٦٢ ، ٧٢٥ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٦٧ ، ٨٤٤ ، ٨٦٢ ، ٨٨١ ، ٨٨٨ ، ٨٩٥ ، ٩٠٦ ، ٩٣٠ ، ٩٣٦ ، ١٠٣٨ ، ١٠٥٦ ، ١٠٦٨ ، ١٠٧٧ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩٤ ، ١١١٢ ، ١٠٩٩ ، ١٤١٢ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ط المكتبة التوفيقية ٢٠٨/٢ .

(٣) ينظر التبيان في علوم القرآن الكريم ٤٢/١ .

(٤) المصدر السابق ٤٤/١ .



البيان بين قبائل الجزيرة العربية ، أضف إلى هذا أنه كان لا ينطق عن الهوى ، وإنما يوحى إليه من ربه ، ولذا كان من الطبيعي أن يُيمم الدارس وجهه شطر الحديث النبوي ويبحث عن مدى اهتمام النحويين واللغويين بالحديث ، وتعلقهم به ، وطريقة احتجاجهم بقول رسول الله - <sup>أ</sup> - منذ بدأ الاحتجاج لعلوم العربية .

وإن الدارس ليفاجأ بمواقف علماء النحو السابقين من الحديث إذ يقفون منه موقف الحذر المتردد في جواز الاحتجاج به .

ويبدأ الاحتجاج بالحديث على نطاق واسع في القرنين السادس والسابع الهجريين حيث خطا الخطوة الأولى الإمام الزمخشري « ٥٣٨هـ » (١) ، ثم استفاض من بعده ذلك عند ابن مالك « ٦٧٢هـ » (٢) ، ومن عاصره ، ونحن نستطيع تلخيص آراء النحويين بالنسبة للحديث على النحو الآتي:

١- جرى درس أحاديث كثيرة على رسول الله - <sup>أ</sup> - في مناسبات شتى.

٢- المحدثون أجازوا نقل الحديث بالمعنى ، ولم يتقيدوا باللفظ أحياناً ، وقد وقع ذلك من الرواة .

٣- ظهور اللحن في بعض الأحاديث ، ولعل سبب ذلك أن

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٨١ .

(٢) ينظر : خزنة الأدب لعبد القادر البغدادي ٥/١ .

رواته أعاجم لا يعرفون من النحو والعربية إلا أطرافاً

٤- أضف إلى هذا أنه قد يكون هناك أشخاص لا أمان لهم ، يغيرون في لفظ الحديث بما يناسب هواهم ويحقق مبتغاهم .

٥- وأخيراً منع من الاحتجاج به أبو حيان (١)، ووجته أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منه ، ثم درج على ذلك المتأخرون ، لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ رسول الله - ﷺ - ، ولو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية .

ولو وقفنا عند مناقشة هذه الآراء لوجدنا أنها لا تثبت طويلاً، وذلك لما يلي:

١- قام العلماء بتنقية الأحاديث وغربلتها ، فأزيل منها كل حديث موضوع أو مدسوس ، وألفت في ذلك كتب خاصة .

٢- النقل بالمعنى كان في الصدر الأول قبل تدوين الحديث وفساد اللغة ، وغاية الناقل تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاجُ به ، فلا فرق ؛ على أن

---

(١) ينظر : الاقتراح للسيوطي ١/١٧ .

اليقين غير مشروط ، بل الظن كافٍ (١) ، ثم إنَّ ما دُوِّنَ وثبت في بطون الكتب لا يتطرق إليه تبديل (٢).

٣- الأحاديث التي ورد فيها اللحن يعرفها النحاة والمحدثون ، ولا ينبغي من وجودها ترك هذه الكثرة من الأحاديث ورفض الاحتجاج بها .

٤- عدم استدلال العلماء السابقين بالحديث لا يلزم منه عدم صحة الاستدلال به ، أضف إلى ذلك احتجاج سيبويه بالحديث وهو إمام النحاة بلا منازع ، وقد ظهر كتابه في وقت مبكر ، ولا قيمة لما ذكره أبو الحسن في شرح الجمل من أن سيبويه ترك الاحتجاج بالحديث ، لأنه مروى بالمعنى (٣).

والحق : أن الاحتجاج بالحديث لم يكن كما كان يتوقع له في القرون الأولى ، ولعل سبب ذلك أن الناس شغلهم القرآن مدة غير قصيرة من الزمن عن كل ما حولهم ، إذ جمع في وقت مبكر عقب وفاة الرسول - ٨ - ، فتعلقت الأنظار به حفظاً ودراسة باعتباره الأسلوب البياتي الذي فاق كل بيان

---

(١) ينظر : خزانة الأدب ١/٥ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ١/٧ .

(٣) ينظر : السابق نفسه ١/٥ .

عرفوه من قبلُ ومن بعدُ .

ثم كان اهتمامهم بعد ذلك بالشعر لا يزال على أشده ،  
لأنه جزء من حياتهم في العصر الجاهلي .

وقد تأخر جمع الحديث - عن القرآن - زمناً غير قصير ،  
حيث بدأ جمعه في أواخر القرن الأول ، أي حوالي سنة  
خمس وثمانين هجرية<sup>(١)</sup> ، ومع ذلك فإن الاحتجاج بالحديث  
قائم منذ عهد سيبويه ، وهذا أن العلماء لم يهملوا الاحتجاج  
بالحديث إلى القدر الذي تصوره الدارسون .

وأما الذين يذهبون إلى احتجاج النحاة بالحديث شق  
طريقه الواسع في عهد ابن مالك ؛ فإننا نجد نقض مذهبهم في  
عمل سيبويه ، فقد غاب عنهم احتجابه بالحديث، فلم يشر  
إليه الدارسون من قريب أو بعيد ، ولم يعلموا من أمره شيئاً  
على الرغم من أنهم عكفوا على الكتاب ودرسوه .

ولما وضع الأستاذ أحمد راتب النفاخ « فهرسة لشواهد  
سيبويه » وجدت الأحاديث من جملة ما احتج به ، وإن كان  
العدد قليلاً<sup>(٢)</sup> . وإذا ثبت هذا فإن الأقوال التي تسقط احتجاج  
الحديث من عمل البصريين<sup>(٣)</sup> ، أقوال لا قيمة لها ، على أنه

---

(١) ينظر : أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب : ١٧٦ ، وابن يعيش  
وشرح المفصل للدكتور عبد اللطيف الخطيب : ١٥٢ .

(٢) ينظر : فهرس شواهد سيبويه ٧ / المقدمة .

(٣) ينظر المدارس النحوية : ١٩ ، وينظر : مدرسة البصرة : ٢٥ « وليس

يكفيني أن أثبت أن الاحتجاج بالحديث لم يكن مهماً، وإنما بدا على نطاق ضيق ، وأخذ يتسع تدريجياً حتى وجدنا الخطوة الواسعة عند ابن مالك وأخبر به في القرن السابع الهجري .

وقد ذكر الأستاذ : محمد الخضر حسين أن ممن أجاز الاحتجاج بالحديث وعدوه في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ ابن مالك وابن هشام ، وعدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهري « ٣٩٢هـ » ، وابن سيده ، وابن فارس « ٣٩٣هـ » ، وابن خروف ، وابن جني ، والسهيلي (١) ، وأبو علي الفارسي احتج بالحديث في اللغة والنحو والصرف (٢) .

وقد ذكر مجمع فؤاد الأول للغة العربية هذا الاختلاف :

« اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ، وكثرة المعاجم في روايتهما ، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبنية فيما يأتي :

١ - لا يحتج بحديث واحد لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

---

الحديث مما يستدل به عند البصريين » .

( ١ ) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ٥٢ ، وأمالي السهيلي ، فهرس الأحاديث : ١٤٣ - ١٤٥ .

( ٢ ) ينظر : خزانة الأدب ٥/١ .

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر

على الوجه الآتي :

أ - الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د - كتب النبي - <sup>هـ</sup> - إلى الملوك .

هـ - الأحاديث المروية لبيان أنه كان - <sup>هـ</sup> - يخاطب كل

قوم بلغتهم .

و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز- الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون

رواية الحديث بالمعنى ، مثل : القاسم بن محمد ، ورجاء

بن حيوة ، وابن سيرين .

ح - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة

(١).

هذه مواقف العلماء بعضهم عارض الاحتجاج بالحديث

وبيّن الأسباب التي دفعته إلى ذلك ، وبعضهم الآخر احتج

بالحديث ، واطمأن إليه . وفريق ثالث متوسط في الحكم وهو

الشاطبي - رحمه الله - (٢).

---

( ١ ) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ٧/٤ ، وينظر : ابن يعيش ، وشرح المفصل للدكتور / عبد اللطيف الخطيب : ١٥٥ .

( ٢ ) للتفصيل ينظر : النحاة والحديث النبوي ٧٢-٤٥ ، وخزانة الأدب ٤/١ ،

وإذا أردنا الحكم على موقف أبي البقاء العكبري من الاحتجاج بالحديث النبوي من خلال الكتاب فإننا نرى أن موقفه قريب جداً من موقف المتقدمين من النحاة أمثال سيبويه ، والخليل بن أحمد « ١٧٥ هـ » ، وأبي عمرو بن العلاء « ١٥٤ » ، ويونس بن حبيب « ١٨٣ هـ » إذ لم يرد في كتابه هذا إلا حديث واحد أتى به في مورد الاحتجاج لموضع الإعراب وقلب الحروف والتأنيث على الجواز ، يقول في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (١) : « والجوار مشهور في الإعراب ، وقلب الحروف بعضها إلى بعض ، والتأنيث وغير ذلك ؛ فمن الإعراب ما ذكرنا في العطف ، ومن الصفات قوله : ﴿ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ ﴾ (٢) ، واليوم ليس بمحيط ، وإنما المحيط العذاب ... ومن قلب الحروف قوله - عليه الصلاة والسلام - : ﴿ ارْجَعَنَّ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ ﴾ (٣) والأصل موزورات ولكن أريد التآخي « (٤) أي قلبت الواو الساكنة همزة للتزواج بين اللفظين مأجورات ومأزورات .

فهو كما نرى لم يورد إلا حديثاً واحداً فقط في كتابه

---

والاقتراح للسيوطي ١٩-٢٢ .

(١) سورة المائدة : آية ٦ .

(٢) سورة هود : آية ٨٤ .

(٣) رواه ابن ماجه عن علي بن أبي طالب في كتاب الجنائز .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٠٩/١ .

كله . وقد أتى به في مقام الاحتجاج حيث يعلل العلماء علة القلب اكتفاء بأحد طرفي جزئي العلة.

كما أنه لم يعلق في كتابه عن رأيه في موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي ، ومن هنا نرى أنه في كتابه هذا يميل إلى رأي المتقدمين من النحاة الذين توقفوا عن الخوض في الموضوع جوازاً أو منعاً ، وبالعود إلى كتابيه : « اللباب في علل البناء والإعراب » ، و« إعراب الحديث » نجد أنه استشهد في الأول بعشرة أحاديث ، بينما جعل مادة الكتاب الثاني إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث وأن بعض الرواة قد يخطئ فيها ، والنبي - <sup>٨</sup> - برئيون من اللحن (١) .

#### ٤ - المنثور من كلام العرب

احتج النحاة بكلام العرب شعرهم ونثرهم ، وإن غلب على مادة احتجاجهم الشعر ، وذلك لسهولة حفظه وتداوله .  
ووضع النحاة قواعد ، وحددوا حدوداً - زمانية ومكانية -  
- يترتب عليها أمر الاحتجاج فعمن يأخذون ؟ وعن أي حقبة زمنية ؟

وهذه القواعد والحدود تنطبق على الشعر والنثر على حد سواء .

وقد أجمع النحاة على أن لهجة قریش أجود اللهجات

---

(١) ينظر : النحاة والحديث النبوي للدكتور / حسن الشاعر ص ٨٥ .



حيث كانوا « أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ،  
وأسهلها على اللسان عند النطق بها ، وأحسنها مسموعاً  
وإبانة عما في النفس » (١) .

وحددوا القبائل التي يأخذون عنها اللغة ، وهم : قيس ،  
وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ  
ومعظمه ، وعليهم أُتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ،  
ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يأخذ النحاة  
عن القبائل التي فسدت سليقتها وشابت فصاحتها الشوائب »  
ولم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن  
كان يسكن أطراف البلاد التي تجاور سائر الأمم الذين  
حولهم... » (٢) إذ يعدون قريتهم من الأعاجم أضعف لغتهم  
ولهجتهم .

ومن نفس المنطلق حدد النحاة زمن الاحتجاج فقد قبلوا  
الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية ، وفصحاء الإسلام حتى  
منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية، وكان  
آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس : إبراهيم بن هرمة (٧٠-١٥٠هـ) .

أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى

---

(١) الاقتراح : ١٩ .

(٢) المرجع نفسه .

فسدت سلاتقهم في القرن الرابع الهجري (١).

وبالنظر إلى موقف العكبري في كتابه « التبيان » نجد أنه احتج بأقوال العرب النثرية في ستة مواضع (٢): صرح أنه عن العرب في واحدة ، واكتفى في الباقي بقوله : «قالوا» و «كقولهم » والموقع الذي ذكر فيه لفظ العرب صراحة قوله : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » (٣).

ومن الأمثلة على القول الثاني ، قوله: « والصاعقة » (٤) فاعلة بمعنى مفعلة ، يقال: أصعقتهم الصاعقة فهو كقولهم : أدرس النبات فهو دارس وأعشب فهو عاشب» (٥) ، وقياسها : مُدِّسٌ ومُعْشَبٌ ، فاسم الفاعل من المزيد وجاء على أنه الثلاثي « فاعل » .

فأبو البقاء يحتج بنقل العرب ، ويثبت به قاعدة وفي مكان آخر يأخذ لغة ويجعلها يجوز بها وجهاً من وجوه

---

(١) ينظر بالتفصيل المرجع السابق : ٣١ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٦/١ .

(٣) ذكر الخليل بن أحمد وأبو عثمان المازني هذا القول دليلاً على أن إياً : اسم مضمرة مضاف إلى ما بعده كما أضيف إلى الظاهر، خلافاً للكوفيين . ينظر : الأصول في النحو ٢٥١/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٥٠٣/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٦/١ ، وحاشية الصبان ١٩٢/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٣١٤-٣١٣/١ ، وشرح الكافية ١٨١/١ ، وشرح المفصل ٩٨/٣-١٠٠ ، والكتاب ٢٧٩/١ ، ولسان العرب ١٨٧/١ «إيا» ، والمسائل العضديات : ٢٧ ، ٣٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١/١ ، وهمع الهوامع ١٧٠/١ .

(٤) من الآية : ( ٥٥ ) من سورة البقرة وهي : ( وَإِذْ قُلْنَا يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذْنَاكُم مِّنَ الصَّاعِقَةِ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ )

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٣٧/١ .

الإعراب ، وذلك كقوله حين إعرابه لقوله تعالى : ﴿ الم \*  
ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (١) : « وفي موضع ( الم ) ثلاثة  
أوجه :

أحدها على القسم ، وحرف القسم محذوف ، وبقي عمله  
بعد الحذف ، لأنه مراد فهو كالمفوف به ، كما قالوا : الله  
ليفعلن في لغة من جرَّ » (٢) .

فهو هنا يجرُّ بحرف الجر المحذوف بناء على اللغة  
المروية في « الله ليفعلن » والسمع يحسم النزاع .

فأبو البقاء هنا يقيس على شيء جعله سيبويه (٣) ،  
والبصريون خاصاً (٤) ، ولم يقيسوا عليه ، وتبعهم في هذا  
ابن يعيش « ٦٤٣هـ » (٥) ، وابن هشام « ٧٦١هـ » (٦)  
، والسمين الحلبي « ٧٥٦ » (٧) ، حيث خصوا جواز حذف  
حرف الجر وبقاء عمله بلفظ الجلالة في حالة القسم على  
الخبير .

---

(١) سورة البقرة آية (٢-١) .

(٢) التبيان ١٠/١ .

(٣) الكتاب ١٦٠/١-١٦١ .

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ٧٧٠-٧٧١ .

(٥) شرح المفصل ٥٣/٨ .

(٦) مغني اللبيب : ٧٧٠-٧٧١ .

(٧) الدر المصون ٨٠/١ .

بينما قاس عليه الكوفيون<sup>(١)</sup> ، وأجازوا حذف حرف  
الجر وبقاء عمله في كل اسم يقسم به .

وعلى أية حال فإننا لا نجد لأبي البقاء في هذا الكتاب  
رأياً صريحاً يوضح وجهة نظره في موضوع الاحتجاج ،  
سواء أكان زمنياً أم مكانياً ، ففي نقولاته جميعاً تجد أنه ينقل  
عن العرب فقط .

٥ - الشعر :

الشعر ديوان العرب ، وهو من أهم المصادر التي رجع  
إليها اللغويون في تقعيد اللغة ، ووضع أصولها ومعاييرها ، إذ  
إنه أكبر نتاج أدبي للعرب .

وقد ذكرت فيما سبق أن اللغويين وضعوا ضوابط ،  
وحددوا حدوداً للمادة اللغوية المستشهد بها مكانية وزمانية .

وإذا نظرنا إلى كتاب التبيان لأبي البقاء نجد أنه قد ضم  
بين دفتيه سبعة وستين بيتاً من الشعر استعمل أغلبها في  
الاحتجاج لقاعدة ، أو رأي نحوي ، وبعضها للتمثيل به لتأخر  
قائله عن عصور الاحتجاج ، وبعض منها لتشبيه حكم بحكم .

ومن الأمثلة على هذا استشهاده حين عرض لإعراب

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾<sup>(٢)</sup> : «

قوله تعالى : ( ومن اتبعني ) « مَنْ » في موضع رفع عطفاً

---

( ١ ) ارتشاف الضرب ٤٧٩/٢ .

( ٢ ) سورة آل عمران الآية رقم ( ٢٠ ) .

على التاء في « أسلمت » : أي وأسلم من اتبعني وجوههم لله ،  
وقيل : هو مبتدأ والخبر محذوف : أي كذلك ، ويجوز إثبات  
الياء على الأصل وحذفها تشبيهاً له برعوس الآي والقوافي ،  
كقول الأعشى :

فَهَلْ يَمْتَعِي ارْتِيَادِي الْبِلَا  
دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ (١)

وهو كثير في كلامهم « (٢) .

وقوله حين عرض لإعراب قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا

بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٣) : « والوجه الثاني : أن  
يكون جر الأرجل بجار محذوف تقديره : وافعلوا بأرجلكم  
غسلاً ، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز ، قال الشاعر :

---

(١) البيت من بحر المتقارب ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٥٥ ، ١٩ .

والارتياح : المجيء والذهاب ، أي لا يمنع التجول في أفاق الأرض من الموت  
حذراً ، ولا الإقامة في الديار تقربه قبل وفاته ، فاستعمال السفر أجمل ما دام  
الأجل واحداً .

وأكد هنا « يمتعني » بالنون الثقيلة بعد الاستفهام ، لانه غير واجب ، كالأمر  
فيؤكد كما يؤكد الأمر .

ينظر : الكتاب ٥١٣/٣ ، ١٨٧٤ « هارون » ، ١٥١/٢ ، ٢٩٠ « بولاق » ،  
والمحتسب لابن جني في ٣٤٩/١ ، والأمالى الشجرية ٧٣/٢ ، والدرر اللوامع  
٩٦/٢ ، والمفصل في العربية ص ١٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش في ٤٠/٩ ،  
وقد ذكره السيوطي بلا نسبة في همع الهوامع ٧٨/٢ ، والأشموني في شرحه  
٢١٤/٣ .

(٢) التبيان ١٢٩/١ .

(٣) سورة المائدة : آية ٦ .

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةَ  
وَلَا تَأْعِبِ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا (١)

وقال زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا  
وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٢)

فجر بتقدير الباء ، وليس بموضع ضرورة « (٣) إذ

تنوين المنصوب والمجرور عند العروضيين واحد .

وأرى أن أبا البقاء - هنا - قد خلط بين أمرين : الجر

على التوهم ، وإبقاء الجر بعد حذف حرف الجر ، وهذا غير

---

(١) البيت من بحر الطويل ، ونسب للأخوص الرياحي ، وقيل إنه للفرزدق ،  
والشاعر يهجو بني يربوع ينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير ، وأنهم لا  
يصلحون أمر العشيرة إذا ما فسد ما بينهم ، فغزا بهم لا يععب إلا بالبين والفرقة

ينظر : الكتاب ١٦٥/١ « هارون » ، ٨٣/١ ( بولاق ) ، وهمع الهوامع ٩٨ ،  
٢٣٧ ، و الحيوان ٤٣١/٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١١٠ ، ٢٩٧ ،  
واللسان « شأم » ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢ ، و إصلاح المنطق  
٢٣٦/١ .

وذكر بلا نسبة في الأشموني ٢٣٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ،  
والخصائص ٣٥٤/٢ ، وأمالي السهيلي ص ٨٥ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ص ٢٨٧ ،  
يقول : إن المرء لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً .

ينظر : الكتاب ١٦٥/١ « هارون » ٨٣/١ « بولاق » ، وهمع الهوامع ٩٨ ،  
٢٣٧ ، وخزانة الأدب ٥٨/١ ، ١٣١/٢ ، ٥٨٨/٣ ، ٦٥٥ ، والدرر اللوامع  
١٩٥/٢ ، واللسان « نمش » .

ونسبه سيبويه لصرمة بن أنس الأنصاري في كتابه ٣٠٦/١ « هارون » ،  
١٥٤/١ « بولاق » ، وفي الإنصاف ١١٠ ، ٢٩٨ ، وذكر بلا نسبة في  
المقتضب ٣٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٦٩/٨ ، والأشباه والنظائر ٢٩٩/٢ ،  
والأشموني ٢٣٥/٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٠٥/٢ ، ١٤١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٣١٠/١ ،

جائز إلا في لفظ الجلالة عند القسم ، أما هنا فقد جر «ناعب ،  
وسابق » فيما يعرف بالعطف على التوهم ، ذكر ذلك سيبيويه  
في كتابه (١) ، وتبعه السمين الحلبي (٢) ، فكأن الشاعر توهم  
وجود الباء زائدة في خبر « ليس » و« لا » حيث تكثر زيادتها  
في هذه المواضع .

ومن الأمثلة على استعماله الشعر للتمثيل قوله في  
معرض إجابته عن فاعل «يتسنه» حين ذكر إعراب قوله  
تعالى : ﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ (٣) :  
«يجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية ، كما قال الشاعر :

فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبًّا قَرْنُفَلٍ      أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَّتْ بِهِ فَانْهَلَّتْ (٤)  
ومن الأمثلة على استعماله الشعر للتشبيه ، قوله في

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٠٦/١ ، ٩٩/٣ - ١٠٠ (هارون) .

(٢) ينظر الدر المصون ٢١٥/٤ - ٢١٦ .

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٥٩) .

(٤) البيت من بحر الكامل ، وهو لسلمى بن ربيعة ، ذكره أبو زيد الأنصاري في  
النوادر : ١٢١ .

وحب القرنفل : جنس أزهار مشهورة من الفصيلة القرنفلية تزرع في البلاد  
الحارة ، والسنبُل : جزء من النبات الذي يتكون فيه الحب ، والجمع سنابل ،  
وانهل المطر : اشتد انصابه ، وانهلَّت السماء : نزل مطرها ، وانهلَّت العين :  
تساقط دمعها .

ينظر: خزانة الأدب ٤٠٢/٣ ، والأمالى الشجرية ١٢١/١ ، ونسب إلى علياء  
بن أرقم في الأصمعيات : ١٦١ ، وذكر بلا نسبة في شواهد التوضيح : ٦٢ ،  
واللسان « هلل » .

إعراب قوله تعالى : ﴿ لَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (١).

« والثاني : أن « أن » مراده ، والتقدير : أخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا تعبدوا إلا الله فحذف حرف الجر ، ثم حذف « أن » فارتفع الفعل (٢) ونظيره :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيُ (٣)

بالرفع (٤) ، والتقدير : عن أن أحضر (٥) فرفع الفعل بعد حذف أن وهو قليل موقوف على السماع .

وإذا نظرنا إلى الشعراء الذين استشهد أبو البقاء بشعرهم : نجدهم جميعاً من شعراء عصر الاحتجاج ، ولم يستشهد بشعر لشاعر مولى ، فقد استشهد بتسعة عشر بيتاً لشعراء

(١) سورة البقرة : الآية (٨٣) .

(٢) وهذا رأي الكوفيين .

(٣) صدر بيت من بحر الطويل ، وهو لطفة بن العبد وهو في ديوانه ص ٢٧ ، وعجزه : وأن اشهد اللذات هل أنت مخلدي ؟

والزاجري : الذي يزجرني أي يكفيني ويمنعني ، والوعي : القتال والحرب ، وهو في الأصل : الجلبة والأصوات ، ومخلدي : أراد هل تضمن لي الخلود ودوم البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران ؟ وهو في الكتاب ٩٩/٣ : ١٠٠ «هارون» ، ٤٥٢/١ (بولاق) ، وخزانة الأدب ٥٧/١ ، ٥٩٤/٣ ، ٦٢٥ ، ٦٣٣ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، وشرح شذور الذهب : ١٥٣ ، والإعراب في جمل الإعراب : ٦٧ ، والدرر اللوامع ١٢/٢ ، همع الهوامع ١٧/٢ .

ورواية النصب أي أن أحضر .

(٤) روي بالرفع في الفعل « أحضر » في الكتاب ٥٩٩/٣ «هارون» ، وخزانة الأدب ٥٧/١ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٤٧/١ .



مخضرمين ، وثمانية وعشرين بيتاً لشعراء من العصر الإسلامي .

واستشهد في التبيان بشاعرين ضعّف اللغويون شعرهما ، ولم يحتجوا به ، لفساد سلبقتهما لاختلاطهما بغير العرب (١) ، كما استشهد بستة أبيات لشعراء مجهولين لم يعرف قائلها « (٢) .

وكان أبو البقاء في أغلب استشهاده بالشعر ، لا يذكر اسم القائل ، وأحياناً يذكره .

ثانياً : القياس :

القياس في اللغة : التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء

بالشيء مقايسةً وقياساً (٣) .

---

(١) هذان الشعر هما : عدي بن زيد ، وأبو دؤاد الأبيادي . ينظر : خزانة الأدب ١٢١/١ ، ١٨٤ ، ١٩١/٤ .

(٢) ومن هذا قوله في إعرابه لقوله تعالى : ( وَرَسُولاً إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ) [ آل عمران : ٤٩ ] ورسولاً فيه وجهان : ... والثاني : أن يكون مصدرأ كما قال الشاعر [ من السريع ] :

أُبْلِغُ أَبَا سَلْمَىٰ رَسُولاً تُرْوَعُهُ

والبيت مجهول قائله ، وقد كان أبو البقاء أغلب استشهاده بالشعر لا يذكر اسم الشاعر ، ومن الأمثلة على عدم الذكر قوله في إعرابه لقوله تعالى : ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) [ الفاتحة : ١ ] والثالث : أن «اسم» زيادة ، ومن ذلك قوله : إلى الحول ثم اسم اللام عليهما .

وقول الآخر : داع يناديه باسم الماء . أي : السلام عليكما ويناديه بالماء « . ينظر التبيان ٤/١ ، ٥١ ، ١٣٥ ، ٧٧٤/٢ ، ٧٩٦ ، ١٠٦٧ .

(٣) ينظر : لمع الأدلة : ٩٣ تحقيق أ/ سعيد الأفغاني .

وفي الاصطلاح : حمل فرع على أصل بعلة ، أو إجراء حكم الأصل على الفعل ، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع (١).  
وقيل : هو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب (٢).

وقد كثر استعمال هذا المصطلح في كتب النحاة واللغويين ، وقصد به عدة معان :

١- حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى وإعطائها حكمها لوجه يجمع بينها ، وهو بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوي تنبيهاً على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح .

٢- أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدمياً فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه هذا الوصف . مثل :

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الاقتراح للسيوطي: ٣٨ ، وفي أصول النحو ٧٨ .

الخمير ، أطلق على ما يتخمر من العنب ، ثم أطلق على كل ما يتخمر من التمر والشعر ..... إلخ .

٣- إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثالها .

٤- إعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث(١) .

والقياس عند النحويين إنما هو أثر من آثار القياس الفقهي ، لأن تعريفه عند الفقهاء لا يختلف في تعريف النحاة له ، وكذا أركانه الأربعة (٢) .

وقد قسم السيوطي القياس إلى أربعة أقسام :

١- حمل فرع على أصل .

٢-

(١) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها لمحمد الخضر حسين : ٢٧-٢٩ .

(٢) ينظر : أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة : ٢١٨ .

وحمل أصل على فرع .

٣- وحمل نظير على نظير . ٤ -

وحمل ضد على ضد (١) .

وقد مر القياس بين علماء اللغة والنحو بمراحل وفهوم

متنوعة :

الأول : وهو الذي تلحظه بوضوح عند علماء القرنين

الأول والثاني من الهجرة ، فقد أردوا بالقياس : وضع الأحكام

العامة للغة ، أو وضع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت

إليهم (٢) .

فسيبويه - مثلاً - حين استعمل في كتابه كلمة « القياس

---

(١) حمل الفرع على الأصل مثل : إعلال الجمع وهو فرع لمفرد وتصحيحه

حملاً على المفرد مثل : قِيم ، وديَم في قِيَمَة وديَمَة ، وزوجَة وثورَة في زَوْج  
وثَوْر .

وحمل الأصل على الفرع مثل : إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته  
مثل : قُمْتُ قِيَاماً ، وقَارَمْتُ قَوَاماً .

وحمل النظر على النظر قد يكون النظر في اللفظ أو في المعنى أو فيهما ؛  
فالنظر في اللفظ مثل : زيادة « إن » بعد « ما » المصدرية الظرفية الموصولة  
لأنها بلفظ « ما » المصدرية ، والنظر في اللفظ والمعنى مثل : اسم التفضيل ،  
وأفعل في التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر بشبهه بـ «أفعل  
» في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة .

ومن حمل الضد على الضد : النصب بـ « لم » حملاً على الجزم بـ « لن » ،  
فإن الأول لنفي الماضي ، والثاني لنفي المستقبل .

ينظر : الاقتراح للسيوطي : ٤٢ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، وشروح الأعلام الألفية الإمام  
أ.د/ محمد صفوت مرسي - ط الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ص ٥٨-٥٩ ، وفي  
أصول النحو ١١٠ - ١١١ .

(٢) ينظر : في فقه العربية أ.د/ صلاح صالح عطية . ط : الأولى (١٤٠٦هـ -

١٩٨٦م) ص ٩٩ .

« لم يكن يقصد أكثر من أن ظاهرة ما من ظواهر اللغة روى لها العرب قدراً من الأمثلة يكفي لأن توضع له قاعدة عامة (١).

الثاني : لما انتهى الجيل الأول من وضع القواعد ، وجد الذين بعدهم أنفسهم أمام حياة اجتماعية جديدة في كل مظاهرها ، ووجدوا أنفسهم في حاجة إلى ألفاظ جديدة للتعبير بها عن تلك الحياة الجديدة ، وتساءل العلماء في أواخر القرن الثالث من الهجرة: هل يمكن أن نستنبط جديداً في اللغة لم يسمع عن العرب ، وأن نستخرجه للناس ليستعملوه ، وأن نقول لهم : إنما جاء هذا قياساً على ما تكلم به العرب ؟ هنا أخذ القياس معنى جديداً وهو : استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب (٢).

وفي القرن الرابع تبلور هذا المعنى للقياس في أذهان العلماء ، ويُعدُّ أبو علي الفارسي وابن جني زعمي هذه المدرسة القياسية ، وبلغ من اعتزاز أبي علي الفارسي بالقياس أن قال : « لأن أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس » (٣) .

---

(١) ينظر : من أسرار العربية أ.د/ إبراهيم أنيس ص١٨ ، عوامل تنمية العربية أ.د/ توفيق شاهين ص٦٦ .

(٢) ينظر : من أسرار العربية ص١٨ ، وعوامل تنمية اللغة ص٦٦ .

(٣) الخصائص ٨٨/٢ .

وينقل ابن جنى عن أستاذه الفارسي قوله : « ما قياس على كلام العرب فهو من كلام العرب » (١) .  
وأصبح مفهوم القياس عند علماء النحو يدور حول :  
«حمل غير المنقول على المنقول إذا كان بمعناه » (٢).  
وسنذكر -بإذن الله - في هذا المبحث القياس عند أبي البقاء من ثلاثة زوايا:  
أ- موقفه من القياس ب- أقسام القياس عنده .  
ج- موقف أبي البقاء من البصريين والكوفيين في القياس .

#### أ- موقف أبي البقاء من القياس :

إذا نظرنا في كتاب التبيان في إعراب القرآن نجد أن أبا البقاء العكبري لم يذكر القياس صراحة ، وكأنه أراد أن يقول : إنه يؤلف في إعراب القرآن وليس في أصول النحو ، ولهذا جاء حديثه عن القياس متناثراً في تضاعيف الكلام في مواضع متعددة من الكتاب ، وقد أمكنني بعد جمع حديثه وأقواله من التعرف على موقفه منه .

وأبرز سمات أبي البقاء من القياس هي :

---

(١) المصدر السابق ١/٣٥٧، ٣٦٩ .

(٢) الاقتراح ص٩٤ .

١ - القياس إنما يكون على الكثير الغالب ، وهذا ما يفهم من كلامه وسياق حديثه، وعلى العكس من هذا فلا يقاس على القليل الشاذ .

ومن الأمثلة على هذا قوله في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ فِيمَا يَأْتِيكُمْ مِّنِّي هُدًى ﴾ (١) : و (يَأْتِيكُمْ) فعل الشرط ، مؤكد بالنون الثقيلة ، والفعل يصير بها مبنياً أبداً ، وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عقيب « إما » كله مؤكد بالنون ، وهو القياس « (٢) .

فمجيء أفعال الشرط بعد « إما » كله مؤكد بالنون، وهو القياس لأنها جاءت - كلها - بهذا الشكل في القرآن ، فقياسه على كل ما جاء في القرآن من هذا كثير وهو قياس الكثير .

ومنه - أيضاً - قوله عند كلامه عن الإعراب على الجوار وجوازه في اللغة ، وذلك عند إعرابه لقراءة الجر في قوله تعالى : ( وَأَرْجُلُكُمْ ) من قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٣) : حيث يقول : « ويقرأ بالجر وهو مشهور أيضاً كشهرة النصب ، وفيه وجهان : أحدها : أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب ، والحكم مختلف ، فالرؤوس ممسوحة ، والأرجل مغسولة ، وهو

---

( ١ ) سورة البقرة من الآية ( ٣٨ ) .

( ٢ ) التبيان في إعراب القرآن ٣٢/١ .

( ٣ ) سورة المائدة : آية ٦ .

الإعراب الذي يقال له هو على الجوار ، وليس بممتنع في القرآن لكثرتة ، فقد جاء في القرآن والشعر...»(١).

فهو هنا يجيز وقوع هذا النوع في القرآن الكريم لكثرة وقوعه في القرآن والشعر ، وهذا قياس على الكثير الغالب .

ومن الأمثلة على عدم قياس أبي البقاء على القليل والشاذ قوله في إعراب ( عَلَيْهِ ) من قوله تعالى : ﴿ فَا جُنَّاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ ﴾ (٢) : « ويضعف أن تجعل إغراء ، لأن الإغراء إنما جاء مع الخطاب ، وحكى سيبويه عن بعضهم : عليه رجلاً ليسني ، قال: وهو شاذ لا يقاس عليه »(٣) .

ومن الأمثلة كذلك : قوله في إعراب ( كلوا ) من قوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ ﴾(٤) : « الأصل في « كل » : أكل ، فالهمزة الأولى همزة وصل ، والثانية فاء الكلمة ، إلا أنهم حذفوا الفاء فاستغنوا عن همزة الوصول لتحرك ما بعدها ، والحذف هنا ليس بقياس ، ولم يأت إلا في : كُلْ ، وَخُذْ ، ومُرْ »(٥) ، فحصر المسموع في ثلاث كلمات فلا يقاس عليها .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٠٩/١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ( ١٥٨ ) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٧٠/١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ( ١٦٨ ) .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٧٤ /١ .



٢- إنه إذا لم يؤيد السماع والقياس رأياً نحوياً فهو الرأي الضعيف الذي لا مجال للأخذ به . ومن الأمثلة على هذا : رد أبو البقاء علة الكوفيين الذين يرون أن « إن » في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ (١) هي بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » بقوله : « وهو ضعيف جداً من جهة أن وقوع اللام بمعنى « إلا » لا يشهد له سماع ولا قياس » (٢).

كذلك تضعيفه لرأي الفراء الذي قدر ( أن ) مصدرية مخففة من الثقيلة في (سبقوا) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ (٣) وجعلها تسد مسد المفعولين : لأن « أن » المصدرية موصولة ، وحذف الموصول ضعيف في القياس شاذ في الاستعمال » (٤) .

وكذا تضعيفه لقراءة كسر الهمزة في ( اصطفى ) من قوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ (٥) على لفظ الخبر والاستفهام مراد ، لأنه « شاذ في الاستعمال والقياس

(١) سورة البقرة : من الآية (١٤٣) .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٦٧ .

(٣) سورة الأنفال : من الآية (٥٩) .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/٩ .

(٥) سورة الصافات : من الآية (١٥٣) .

فلا ينبغي أن يقرأ به «(١) ، ولا يحمل القرآن على الضعيف .

٣- يعول أبو البقاء على القياس ويجعله سبباً في الحكم

على مسألة ما :

ومن الأمثلة على هذا قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿

قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٢): «و « إلى » في موضع الحال

متعلقة بمحذوف ، وتقديره : من أنصاري مضافاً إلى الله ، أو

إلى أنصار الله ، وقيل : هي بمعنى « مع » ولا قياس

يعضده «(٣) .

ويقول في معرض حديثه عن قراءة الرفع في (

الصابئون ) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ (٤): « القول السابع : أن يجعل

النون حرف الإعراب ، فإن قيل : فأبو علي إنما أجاز ذلك مع

الياء لا مع الواو ، قيل : قد أجازه غيره ، والقياس لا يدفعه ،

فأما النصارى ؛ فالجيد أن يكون في موضع نصب على

القياس المطرد ، ولا ضرورة تدعو إلى غيره «(٥).

٤- يفهم من حكمه على بعض الكلمات بالشذوذ وعدم

---

( ١ ) التبيان في إعراب القرآن ٢٠٨/٢ .

( ٢ ) سورة آل عمران : من الآية ( ٥٢ ) .

( ٣ ) التبيان في إعراب القرآن ١٣٦/١ .

( ٤ ) سورة المائدة : من الآية ( ٦٩ ) .

( ٥ ) التبيان في إعراب القرآن ٢٢١/١ - ٢٢٢ .

تضعيفه لها بأنه يحترم السماع ويأخذ بالقليل الشاذ في بابه فقط ، دون أن يجعل منه قياساً ، وهذا ما ذكره ابن جني في الخصائص بقوله : « واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره » (١) .

ومن الأمثلة على هذا قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ ﴾ (٢) : «الأصل في ترى : ترى ، مثل : ترعى ، إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهمزة في المستقبل تخفيفاً ، ولا يقاس عليه... » (٣) .

ويقول في إعرابه لـ «نستحوذ» من قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤) : « وهو شاذ في القياس ، والقياس نستخذ » (٥) فهو شاذ ، ولكنه لا يضعفه ، فكانه يأخذ به لكن على بابه فقط .

٥- يرى العكبري أن العرب إذا أتت بالكلمة على غير ما يشبهها من الكلام وخرجت بها عن القياس ، فإنها توقع في الكلمة هذه تغييراً يؤذن ويدل على أن الكلمة جاءت على غير

---

(١) الخصائص ٩٧/١-٩٩ .

(٢) سورة البقرة : من الآية (٢٤٣) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٠١/١ .

(٤) سورة النساء : من الآية (١٤١) .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٩٩/١ .

القياس ، وخرجت عن المطرد من أمثلتها ، ومن الأمثلة على هذا قوله: ﴿بِالسَّنِينِ﴾ (١) الأصل في سنة : سنة ، فلامها هاء ، لقولهم : عاملة مسانهة ، وقيل : لامها واو ، لقولهم سنوات ، وأكثر العرب تجعلها كالزيدون ، ومنهم من يجعل النون حرف الإعراب ، وكسرت سينها إيذاناً بأنها جمعت على غير قياس» (٢) .

#### ب- أقسام القياس عند أبي البقاء :

سبق أن ذكرت أن السيوطي قد قسم القياس إلى أربعة أقسام : حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد (٣).

وأبو البقاء في كتابه التبيان استخدم القياس ، وطبقه عملياً ، واستعمل في كتابه ثلاثة أنواع من القياس :

قياس الفرع على الأصل ، وقياس النظير على النظير ، وقياس الضد على الضد ، وأهمل « حمل أصل على فرع » .

فمن أمثلة قياس الفرع على الأصل قوله في أثناء حديثه عن هاء الضمير في (عليه) : « ومن ضم الهاء ، قال : إن

---

(١) سورة الأعراف : من الآية (١٣٠) .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢٨٢/١ .

(٣) يراجع ص ٣٠ ، ٣١ ، والاقتراح في أصول النحو : ٤٢ ، ١٠١ ، ١٠٧ .

الياء في « عليئة » حقها أن تكون أصلاً ، فكما أن الهاء تضم بعد الألف فكذلك تضم بعد الياء المبدلة منها « (١) .

فأبو البقاء قاس ضم الهاء بعد الياء على ضمها بعد الألف التي أبدلت منها : «والألف واللام في الذي زائدتان ، وتعريفها بالصلة ، ألا ترى أن « من » و « ما » معرفتان ، ولا لام بينهما تدل على تعريفهما بالصلة » (٢).

ومن أمثلة قياس الضد على الضد قوله في إعراب ( غَزَى ) في قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَانُوا غَزَى ﴾ (٣) : « والجمهور على تشديد الزاي ، وهو جمع غاز ، والقياس غَزَاة كـ«قاض، وقضاة ، لكنه جاء على فَعَل حملاً على الصحيح ، نحو : شاهد ، وشهد ، وصائم ، وصوم » (٤).

ج - موقف أبي البقاء من البصريين والكوفيين في القياس :

المشهور في علم النحو أن البصريين يقيسون على الكثير الشائع ، ويربطون القاعدة بالظاهرة العامة ، وما شذ عنها

---

( ١ ) التبيان في إعراب القرآن ٩/١ .

( ٢ ) التبيان في إعراب القرآن ٧/١ .

( ٣ ) سورة آل عمران : الآية (١٥٦) .

( ٤ ) التبيان في إعراب القرآن ١٥٥/١ .

يحفظ ولا يقاس عليه .

أما الكوفيون فإنهم يعتدون بكل ما ثبت عن العرب ولو كان مثلاً فرداً ، ويجعلونه قاعدة وأصلاً للقياس عليه .

ومن دراسة موقف أبي البقاء العكبري من القياس وبيان أنه كان يقيس على الكثير ، وأن القليل يجعله شاذاً ولا يقيس عليه ، فهو بهذا يكون أقرب إلى البصريين في قياسه منه إلى الكوفيين .

وإذا أضفت إلى هذا أن أبا البقاء ضعّف في موضعين : رأي الكوفيين واستند في هذا على القياس ؛ فإن هذا يؤكد قرب أبي البقاء من البصريين في القياس .

ففي الموضع الأول : يرد أبو البقاء على الكوفيين الذين يرون أن أصل ( أول ) وأل يأل إذا نجا فأصلها أوأل ، ثم خففت الهمزة بأن أبدلت واواً ثم أدغمت الأول فيها . يرد عليهم بأن هذا ليس قياساً ، والقياس في تخفيف مثل هذه الهمزة أن تلقى حركتها على الساكن قبلها وتحذف (١).

وفي الموضع الثاني : يضعف رأي الكوفيين في جعلهما ( إن ) في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ (٢) بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » لأن هذا لا يشهد له سماع ولا قياس

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٣٣-٣٤ .

(٢) سورة البقرة : من الآية (١٤٣) .

(١).

والناظر في هذين المثالين : يرى أن قياس أبي البقاء ليس هو قياس الكوفيين ، وهذا يدعم قولي : إنَّ أبا البقاء أقرب إلى المذهب البصري في القياس من المذهب الكوفي .

ثالثاً: الإجماع :

الإجماع طريق من طرق الاستدلال التي اعتمد عليها الفقهاء ، وتأثر بهم النحاة، فاعتمدوا عليها واستدلوا بها ، وقد اعتمد سيبويه على الإجماع في الاستدلال وقصد به إجماع النحاة أحياناً (٢)، وإجماع العرب أحياناً (٣) .

وأبو البقاء يعتمد الإجماع في كتابه « التبيان في إعراب القرآن » ويعده طريقاً من طرق الاستدلال والاحتجاج ، وقد استعمله في كتابه ، وعنى به ثلاثة معان :

١- إجماع العرب :

ورد الإجماع بهذا المعنى في كتاب « التبيان » مرتين :

ففي المرة الأولى : يقول أبو البقاء : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ

﴿٤﴾ الأَصْلُ فِي تَرَى : تَرَى مِثْلَ تَرَعَى ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ اتَّفَقُوا عَلَى حَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ تَخْفِيفاً ، وَلَا يُقَاسُ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٦٧/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ١١/٢ ، ١٩ ، ٣٩١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١٩/٢ ، ٣٩١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية (٢٤٣) .

عليه، وربما جاء في ضرورة الشعر على أصله» (١) .  
فأبو البقاء هنا ينص على إجماع العرب على حذف  
الهمزة في المستقبل صراحة بقصد التخفيف وهم يميلون إليه

وفي الموضع الثاني : لا ينص على معنى إجماع العرب  
صراحة بل يفهم من سياق كلامه أنه يقصد بكلامه إجماع  
العرب ، يقول في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفْضُتُمْ مِنْ عَرَفَاتِ  
﴿٢﴾ : « وعرفات جمع سمي به موضع واحد ، ولولا ذلك  
لكان نكرة ، وهو معرفة ، وقد نصبوا عنه على الحال ، فقالوا  
: هذه عرفات مباركاً فيها ، لأن المراد بها بقعة بعينها » (٣)

فأبو البقاء لا يصرح بإجماع العرب في هذا الموضع ،  
لكنه يعني ذلك من كلامه ، فالذين نصبوا عن عرفات على  
الحال هم العرب ، والدليل على هذا قول سيبويه : « ألا ترى  
إلى عرفات مصروفة في كتاب الله - عز وجل - وهي  
معروفة ، الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفات مباركاً

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١٠١، ويراجع ص ٣٥.

(٢) سورة البقرة : من الآية (١٩٨) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/٨٧ .



فيها» (١) .

## ٢- إجماع النحاة :

بالنظر في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء لم أجد فيه إلا نصاً واحداً يدل على معنى إجماع النحاة ، وقد ذكره تلويحاً لا تصريحاً ، يقول في معرض حديثه عن سبب إظهار ياعي (حيّ) : « إن حركة الحرفين مختلفة ؛ فالأولى مكسورة ، والثانية : مفتوحة ، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين ، ولذلك أجازوا في الاختيار : لحت عينه ، وضرب البلد ، إذا كثر ضبه » (٢) .

فالظاهر من قوله : « أجازوا » أي النحويين ، لأنه يتحدث عن حكم صرفي ، وهو إجازة فك الإدغام ، وأجازه النحاة لهذا وارد في كتب النحو واللغة (٣) .

## ٣- إجماع القراء :

لا يوجد في « التبيان » إلا نص واحد لهذا المعنى حيث يقول في أثناء حديثه عن القراءات الواردة في قوله تعالى : ( فنادته ) من قوله تعالى : ﴿ فَنادتُهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قائِمٌ ﴾ (٤) : « الجمهور على إثبات تاء التأنيث ، لأن الملائكة جماعة ، وكره

(١) الكتاب ٢٣٣/٣ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٧/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٩٧/٤ ، الدر المصون ٦١٤/٥ ، وارتشاف الضرب ١٦٣/١ ، وأوضح المسالك : ٧٢٣ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية (٣٩) .

قوم التاء ، لأنها للتأنيث ، وقد زعمت الجاهلية أن الملائكة  
إناث ، فلذلك قرأ من قرأ « فناداه » بغير تاء ، والقراءة به  
جيدة ، لأن الملائكة جمع ، وما اعتلوا به ليس بشيء ، لأن  
الإجماع على إثبات التاء في قوله : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا  
مَرْيَمُ ﴿١﴾ ﴾ (١) والقراءة سنة والفعالان متماثلان : نادته  
الملائكة - قالت الملائكة .

رابعاً : استصحاب الحال :

تعريفه : هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل  
عند عدم دليل النقل عن الأصل (٣) .

وقد انتقل إلى النحو من علم أصول الفقه عند الأحناف ،  
وهو من طرق الاستدلال العقلي ، وقد استعمله أبو البقاء في  
أربعة مواضع :

الموضع الأول : ذكره في معرض حديثه عن هاء الضمير  
حيث يقول : « الأصل في هذه الهاء الضم ، لأنها تضم بعد  
الفتحة ، والضممة ، والسكون ، نحو : إنّه ، ولهُ ، وضمها في  
الموضعين ، ويسمعهُ ، ومثلهُ : وإنما يجوز كسرهما بعد الياء  
نحو : عليهم ، وأيديهم ، وبعد الكسر نحو : بهِ ، وبداره ،

---

(١) سورة آل عمران : من الآية (٤٢) ، وآية « ٤٥ » إذا قالت الملائكة .

(٢) التبيين في إعراب القرآن ١/١٣٣ .

(٣) الإعراب في جدل الإعراب للأنباري : ٦٣ ، والاقتراح : ٨٦ ، ولمع الأدلة  
١٤١ : تحقيق أسعيد الأفغاني .

وضمها في الموضعين جائز لأنه الأصل ، وإنما كسرت لتجانس ما قبلها من الياء والكسرة ، وبكلِّ قد قرئ » (١).

فضم هاء الضمير بعد الياء والكسر جائز ؛ لأنه الأصل ، وأبو البقاء - هنا - أجاز ذلك اعتماداً على استحباب الحال .

والموضع الثاني : ذكره أثناء حديثه عن الميم في الضمير « هُم » : « وإذا لقي الميم ساكن بعدها جاز ضمُّها نحو : « عليهم الذلّة » لأن أصلها الضم ، وإنما سكنت تخفيفاً؛ فإذا احتيج إلى حركتها كان الضم الذي حقها في الأصل أولى ، ويجوز كسرها إتباعاً لما قبلها » (٢) .

فأبوا البقاء يجيز هنا ضم الميم في الضمير « هُم » إذا جاء بعدها ساكن كما في « عليهم الذلّة » ، « لهم البشرى » ؛ لأن الأصل في الميم هنا الضم والتسكين عارض .

وفي الموضع الثالث : يذكر في الموضوع نفسه « وأما إذا سكن ما قبل الهاء ، نحو : منه ، وعنه ، وتجدوه ، فمن ضم من غير إشباع فعلى الأصل ، ومن أشبع أراد تبيين الهاء لخفائها » (٣) ، والهاء حرف مهموس لا يكاد يظهر بعد الحرف الساكن فشبَّع الهاء لتظهر .

فأبو البقاء يستدل لمن ضم الميم من غير إشباع

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٩/١ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٩/١ .

(٣) المصدر السابق ١٠/١ .

باستصحاب الحال ، إذ إن الأصل في الميم الضم .  
وفي الموضوع الرابع : يرّد أبو البقاء على الكوفيين الذين  
يروون أن « الذال » في « ذا » هي وحدها الاسم ، والألف  
زيدت لتكثير الكلمة ، يقول : « وقال الكوفيون : الذال وحدها  
هي الاسم والألف زيدت لتكثير الكلمة ، واستدلوا على ذلك  
بقولهم : ذه أمة الله ، وليس في الكلام اسم ظاهر على حرف  
واحد حتى يحمل هذا عليه ، ويدل على ذلك قولهم في  
التصغير : ذياً ، فردوه إلى الثلاثي ، والهاء في ذه بدل من  
الياء في ذي»(١).

فترى أبا البقاء يستعمل الاستصحاب ضمن الأدلة التي  
يرد فيها على الكوفيين في إبطال رأيهم بأن الذال وحدها هي  
الأصل في « ذا » والألف زائدة .

واستصحاب الحال أضعف الأدلة ، ولذلك لا يجوز التمسك  
به ما وجد هناك دليل (٢) .

وبعد هذا العرض للأمثلة التي استخدم فيها أبو البقاء  
العكبري « الاستصحاب » طريقاً من طرق الاستدلال والاحتجاج  
نرى أنه لم يعول على الاستصحاب كثيراً ، ويدل على هذا قلة  
المواضع التي استخدم فيها الاستصحاب .  
والله أعلى وأعلم .

---

(١) التبيان في علوم القرآن ١٠/١ .

(٢) ينظر لمع الأدلة ص ١٤٢ تح الأفغاني .

## الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله رب العالمين ، وصلاة وسلاماً على خاتم

الأنبياء - <sup>٨</sup> - وبعد .....

فلست أدعي أنني قد أتيت في هذا البحث بنتائج لم أسبق إليها بأية حال ، أو بمسائل اكتشفتها وانتهيت في قضايها إلى أحكام قطعية إلا على الصعيد الشخصي إذ كنت أبحث عن الجديد في القديم ، ومع ذلك اعتقد أن الأمور الآتية هي النتائج التي انتهيت إليها من خلال البحث ، وهي :

١- أصول النحو في مجملها تنقسم إلى قسمين :

أ- أدلة غالبية كالسمع ، والإجماع ، والقياس ، واستصحاب الحال .

ب- أدلة غير غالبية كالاستقراء ، والاستحسان وعدم النظر ، وعدم الدليل ، والاستدلال بالعكس ، والاستدلال ببيان العلة ، والاستدلال بالأصول ، والاستدلال بالباقي .

٢- السماع ينقسم إلى تواتر ، وآحاد ؛ فأما التواتر : فلغة القرآن ، وما تواتر في السنة العرب ، وكلامهم وأما الآحاد : فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر .

٣- الاحتجاج بالقراءات من الأمور التي اختلف فيها النحاة البصريون والكوفيون ، وأن أبا البقاء كان في الاستدلال بالقراءات إلى المذهب الكوفي .

٤- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بدأ على نطاق واسع في القرنين السادس والسابع الهجريين في عهد ابن مالك والزمخشري .

٥- إجماع النحاة على أن لهجة قریش أجود اللهجات انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق بها ، وأحسنها مسموعاً ، وإبانة عما في النفس .

٦- لم يأخذ النحاة عن القبائل التي فسدت سليقتها وشابت فصاحتها الشوائب فلم يأخذوا عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف البلاد التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم .

٧- استشهد أبو البقاء العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن بسبعة وستين بيتاً من الشعر استعمل أغلبها في الاحتجاج لقاعدة أو رأي نحوي ، كما استعملها ، كذلك للتمثيل كقول الشاعر :

فَكَانَ فِي الْعَيْنِ حَبٌّ قَرْنُفُلٍ      أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ

٨- لم يتحدث أبو البقاء عن القياس صراحة في كتابه ،

وكانه أراد أن يقول : إنه يؤلف في إعراب القرآن ،  
وليس في أصول النحو ، ولهذا جاء حديثه عن  
القياس متناثراً في مواضع متعددة من الكتاب .

٩- مال أبو البقاء إلى موقف البصريين من القياس  
وضعف رأي الكوفيين في أكثر من موضع مما يؤكد  
قرب أبي البقاء من البصريين في القياس .

١٠- اعتمد أبو البقاء في كتابه على الإجماع واعتبره  
طريقاً من طرق الاستدلال ، والاحتجاج ، واستعمله  
في إجماع العرب ، وإجماع النحاة ، وإجماع القراء .

١١- استخدم أبو البقاء الاستصحاب الذي هو من طرق  
الاستدلال العقلي ، واستعمله في مواضع قليلة ، ولم  
يعول عليه كثيراً ، واستعمله في أربعة مواضع .  
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

الفهارس العامة  
أولاً : فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقم الآية
سورة الفاتحة		
١	الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	٢
٢	اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ	٦
سورة البقرة		
٣	الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ	٢ ، ١
٤	أَوْ كَصِيبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ	١٩
٥	لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا	٣٤
٦	وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ	٣٦
٧	فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى	٣٨
٨	فَأَخَذْتُمْ الصَّاعِقَةَ	٢٥
٩	لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ	٨٣
١٠	فَإِمَّا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ	١١٧
١١	فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ	١٣٧
١٢	وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً	١٤٣
١٣	فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ	١٥٨
١٤	كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ	١٦٨
١٥	فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ	١٩٨
١٦	أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ	٢٤٣
١٧	فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ	٢٥٩
سورة آل عمران		
١٨	وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ	٣



٢٠	فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ	١٩
٣٩	فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ	٢٠
٤٢	وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ	٢١
٥٢	قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ	٢٢
٨٥	وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ	٢٣
٨٦	كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ	٢٤
١٠٠	يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ كَافِرِينَ	٢٥
١٢٤	بِثَلَاثَةِ آلَافٍ	٢٦
١٥٦	أَوْ كَانُوا غَزَى	٢٧
سورة النساء		
١	وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالرَّحِمَاءَ	٢٨
٧٩	وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً	٢٩
١٢	وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً	٣٠
٦٦	مَا فَعَلُوهُ إِنَّا لَقَلِيلٌ مِّنْهُمْ	٣١
١٤١	أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	٣٢
سورة المائدة		
٦	وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ	٣٣
٦٩	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى	٣٤
سورة الأنعام		
١٣٧	وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ	٣٥
١٦١	هُدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ	٣٦
سورة الأعراف		

	٤٣	الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا	٣٧
	١٣٠	بِالسَّيِّئِينَ	٣٨
سورة الأنفال			
	٥٩	وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا	٣٩
سورة التوبة			
	٤٠	ثَانِيِ اثْنَيْنِ	٤٠
سورة هود			
	٨٤	عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ	٤١
سورة يوسف			
	١١	تَأْمَنَّا	٤٢
	٢٩	يُوسُفُ أَعْرَضَ	٤٣
سورة الصافات			
	١٤٧	إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ	٤٤
	١٥٣	أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ	٤٥
سورة الرحمن			
	٥٤	مَتَّكِنِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ	٤٦

ثانياً : فهرس الحديث النبوي الشريف

م	الحديث
١	ارْجَعَنَّ مَازُورَاتٍ غَيْرَ مَاجُورَاتٍ

ثالثاً : فهرس الأشعار

أ - الأبيات :

القاتل	البحر	البيت
زهير بن	٢٧ الطويل	بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى
أبي سلمى	عمر بن	ثُمَّ قَالُوا نَحْبُهَا قُلْتُ بِهِرًا
أبي ربيعة	الخفيف	وَالْحَصَى وَالشَّرَابِ
الأخوص	الطويل	مَشَانِيمٌ لِيُسُوا مُصْلِحِينَ
الرياحي	الطويل	عَشِيرَةٌ
سلمى	الكامل	فَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ
بن أبي	المتقارب	قَرْنَقُ
الأعشى	المتقارب	فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي
طرفه بن	الطويل	الْبَاءِ
العبد	الطويل	أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي
مهلهل بن	الخفيف	أَحْضَرَ الوَعَى
ربيعة	الخفيف	يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ
		الْأَوَاقِي

### رابعاً : أقوال العرب

- ٢٤ - إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب
- ٣٩ - هذه عرفات مباركاً فيها

### خامساً : القبائل والفرق

م	القبائل والفرق
١	أسد
٢	الأعراب
٣	البدو
٤	البصريون
٥	بنو إسرائيل
٦	تميم
٧	الجاهليون
٨	الجمهور
٩	الحضر
١٠	الطائين
١١	القراء
١٢	قريش
١٣	قيس
١٤	كنانة

	الكوفيون	١٥
	المحدثون	١٦
	المخضرمون	١٧
	النحاة	١٨
	النصارى	١٩
	هذيل	٢٠

### سادساً : الأعلام

م	العلم	
١	إبراهيم بن هرمة	
٢	ابن جني	
٣	ابن خروف	
٤	ابن السراج	
٥	ابن سيدة	
٦	ابن سيرين	
٧	ابن عامر	
٨	ابن فارس	
٩	ابن مالك	
١٠	ابن محيصن	
١١	ابن هشام	
١٢	ابن يعيش	

	أبو البقاء العكبري	١٣
	أبو الحسن بن الضائع	١٤
	أبو حيان	١٥
	أبو زيد الأنصاري	١٦
	أبو علي الفارسي	١٧
	أبو عمرو بن العلاء	١٨
	أبو عمرو الداني	١٩
	أحمد راتب النفاخ	٢٠
	الأصمعي	٢١
	الأعشى	٢٢
	الأعمش	٢٣
	الأنباري	٢٤
	الجوهري	٢٥
	الحسن البصري	٢٦
	الخليل بن أحمد	٢٧
	رسول الله - ٨ -	٢٨
	رجاء بن حيوة	٢٩
	الزمخشري	٣٠
	زهير بن أبي	٣١

	سلى	
	السلى الللى	٣٢
	السلى	٣٣
	سىوى	٣٤
	السىوى	٣٥
	الشاطى	٣٦
	عمر بن أبى رىعة	٣٧
	فؤاد الأول	٣٨
	القاسم بن محمد	٣٩
	الكسائى	٤٠
	محمد الخضر حسى	٤١
	مهلهل بن رىعة	٤٢
	نافع	٤٣
	ىوسف - الللى -	٤٤
	ىونس بن حبىب	٤٥

## سابعاً : المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : المراجع العامة :

- ١- ابن يعيش وشرح المفصل : أ . د / عبد اللطيف محمد الخطيب . جامعة الكويت . لجنة التأليف والترجمة والنشر . مكتبة الكويت الوطنية . ١٩٩٩ م.
- ٢- الإتقان في علوم القرآن : السيوطي . ط مصطفى البابي الحلبي . ط ٣ ، ١٩٥٩ م .
- ٣- ارتشاف الضرب . أبو حيان ، تحقيق د . مصطفى النحاس ، ط : ١ . ١٩٨٧ م مطبعة المدني . القاهرة .
- ٤- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب . لياقوت الحموي ، نشره : مرجليوث . القاهرة ١٩٢٧ م .
- ٥- الأشباه والنظائر النحوية . جلال الدين السيوطي ، حققه : طه عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٦- الأصمعيات . عبد الملك بن قريب الأصمعي . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ط ٣ . دار المعارف . القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٧- أصول الحديث : أ . د / محمد عجاج الخطيب . ط . دمشق .
- ٨- أصول الفقه : الشيخ محمد أبو زهرة . دار الفكر



العربي ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

٩- الأصول في النحو : ابن السراج . تحقيق : عبد  
الحسين الفتلي . مطبعة النعمان . النجف . العراق .  
١٩٧٣م .

١٠- أصول النحو : أ . سعيد الأفغاني . ط ٣ . مطبعة  
جامعة دمشق ١٩٦٤م .

١١- إصلاح المنطق : ابن السكيت « ٢٤٤هـ » . تحقيق  
: عبد السلام هارون ، أحمد محمد شاكر . ط ٢ . دار  
المعارف . مصر ١٩٥٦م .

١٢- الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني « ٣٥٦هـ »  
إشراف وتحقيق : إبراهيم الإبياري ، مطبعة دار  
الشعب . القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٤م .

١٣- الإعراب في جدل الإعراب : الأنباري أبو البركات .  
مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

١٤- الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي جلال  
الدين ، دار المعرفة . سوريا ، حلب ط ٢ ، ١٣٩٥ هـ  
- ١٩٧٥م .

١٥- الأمالي : ابن الشجري . حيدر آباد . الدكن .  
١٣٤٩هـ .

١٦- الأمالي : السهيلي « ٥٨٣ » . تحقيق : محمد  
إبراهيم البنا . القاهرة ١٩٧٠م .

- ١٧- الإتياف في مسائل الخلاف : الأباري أبو البركات  
تح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٤ .  
١٣٨٠هـ - ١٩٦٧م مطبعة السعادة . القاهرة
- ١٨- أوض المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام .  
ط ٥ ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م مطبعة السعادة بمصر .
- ١٩- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي . مكتبة النصر  
الحديثة .
- ٢٠- التبصرة والتذكرة : الصيمري . تح : فتحي أحمد  
مصطفى علي الدين
- ٢١- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري .  
تحقيق : علي محمد البجاوي ، مكتبة عيسى البابي  
وشركاه ، ط ١ ، المكتبة التوفيقية . القاهرة ١٣٩٩هـ -  
١٩٧٧م .
- ٢٢- تهذيب إصرح المنطق للتبريزي « ٥٠٤ » حققه  
أ.د/ فوزي عبد العزيز مسعود - مكتبة التراث -  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .
- ٢٣- حاشية الصبان على الأشموني . ط : دار إحياء  
الكتب العربية بالقاهرة .
- ٢٤- الحيوان : الجاحظ . تحقيق : عبد السلام هارون .  
ط ٢ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٦٥ -  
١٩٦٩م .

- ٢٥- الخصائص : ابن جني . تحقيق : محمد علي النجار ، ط ٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .
- ٢٦- خزّانة الأدب : عبد القادر البغدادي . تحقيق وشرح : عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة .
- ٢٧- دراسات في العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين ، ط ٢ . ١٣٨٠هـ — ١٩٦٠م . المكتب الإسلامي . دمشق .
- ٢٨- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري .د/ فاضل السامرائي . طبع جامعة بغداد ١٩٧١م .
- ٢٩- الدرر اللوامع : الشنقيطي . مصورة عن مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٣٢٨هـ .
- ٣٠- الدر المصون . في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- ٣١- ديوان الأعشى الكبير . شرح وتعليق د/ محمد محمد حسين . المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠م .
- ٣٢- ديوان زهير بن أبي سلمى - « شرح ديوان زهير بن أبي سلمى . صنعة أحمد بن يحيى ثعلب ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٦٤م .
- ٣٣- ديوان طرفة بن العبد . بعناية : مكس سلفسون ، شالون ١٩٠٠م .

٣٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة : دار صادر - بيروت  
١٩٦٦م

٣٥- ديوان الفرزدق : دار صادر - بيروت ١٩٦٦م

٣٦- الروض الأنف : السهيلي . نشره : عبد الرعوف طه  
سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٧٣م .

٣٧- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق : مصطفى  
السقا وآخرين . مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٩٥٤م .

٣٨- شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد  
الأزهري . ط٢ ، المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٣٢٥هـ

٣٩- شرح شذور الذهب . ابن هشام . تحقيق : محمد  
محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، بالقاهرة ١٩٦٥م .

٤٠- شرح الكافية . الرضي الاسترأبادي ، دار الكتب  
العلمية - بيروت .

٤١- شرح المفصل : ابن يعيش . عالم الكتب ومكتبة  
المتنبي .

٤٢- شروح الأعلام لألفية الإمام : أ.د / محمد صفوت  
مرسي . ط. الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٤٣- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، تحقيق :  
محمد فؤاد عبد الباقي . مطبعة لجنة البيان العربي .  
بالقاهرة ١٩٥٧م .

- ٤٤ - طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي . تحقيق :  
محمد أبو الفضل غبراهيم . دار المعارف . مصر  
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٤٥ - عوامل تنمية اللغة العربية أ . د /توفيق محمد  
شاهين . ط.الدعوة الإسلامية ويطلب من مكتبة وهبة  
القاهرة . الأولى . ١٩٨٠م .
- ٤٦ - فهرس شواهد سيبويه.أحمد راتب النفاخ . دار  
الإرشاد . ط : ١ ، ١٩٧٠م .
- ٤٧ - إصلاح المنطق : ابن السكيت «٢٤٤هـ» . تحقيق  
: عبد السلام هارون ، أحمد محمد شاكر . ط ٢ . دار  
المعارف . مصر ١٩٥٦م .
- ٤٨ - في فقه العربية : أ.د / صلاح عيطة . مكتبة  
جامعة الأزهر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٣م . عالم الكتب .  
بيروت .
- ٤٩ - الكتاب : سيبويه . تحقيق : عبد السلام هارون .  
الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . عالم الكتب .  
بيروت .
- ٥٠ - لسان العرب : ابن منظور المصري . دار لسان  
العرب . بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٥١ - لمع الأدلة في أصول النحو للأتباري ، تحقيق أ /  
سعيد الأفغاني ، ط : الجامعة السورية ١٣٧٧هـ -

- ١٩٥٧م . وتحقيق د/ عطية عامر ص ٢٧ .
- ٥٢- مجلة المجمع العلمي العربي : عدد ١٤ - نظرة في النحو للمرحوم طه الراوي.
- ٥٣- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني . ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٦هـ ، تحقيق : علي النجد ناصف وآخرين .
- ٥٤- مدرسة البصرة . د: عبد الرحمن السيد . ط دار المعارف . بمصر ١٩٦٨م .
- ٥٥- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة العربية أ.د/ مهدي المخزومي . ط ٢ ، ١٣٧٧هـ — ١٩٥٨م مكتبة ومطبعة مصطفى البابي . بمصر .
- ٥٦- المدارس النحوية : أ.د/ شوقي ضيف . ط ٢ . دار المعارف . بمصر .
- ٥٧- المزهري في علوم اللغة : جلال الدين السيوطي . تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين . ط ١ . مطبعة الحلبي . بمصر .
- ٥٨- المسائل العضديات : لأبي علي الفارسي ، تحقيق د / علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٥٩- معاني القرآن للفراء : ط ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ،

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٦٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج . شرح وتحقيق د :  
عبد الجليل شلبي .

٦١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ، تحقيق  
د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . ط ٥ ،  
١٩٧٩م . دار الفكر . بيروت .

٦٢- المقتضب : المبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق  
عضيمة . القاهرة . ١٣٩٩هـ .

٦٣- من أسرار العربية : أ.د/ إبراهيم أنيس . ط ٥ .  
مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥م .

٦٤- النحاة والحديث النبوي .د : حسن الشاعر ، ط ١  
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٦٥- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، صححه :  
علي محمد الضباغ . دار الكتب العلمية . بيروت  
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٦٦- النوادر لأبي زيد الأنصاري . بعناية : سعيد الخوري  
الشرتوتي . بيروت ١٨٩٤م .

٦٧- همع الهوامع : السيوطي . تحقيق وشرح د: عبد  
العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية . الكويت  
١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، ط دار المعرفة - بيروت .